جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم: الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبتين:
بن جدو هبة/ دليج خولة

بعنوان:

دور المناطق الصناعية في تشجيع الصادرات

(دراسة حالة الجزائر)

أعضاء لجنة المناقشة

د. بوعافية سمير	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د. شوتري أمال	أستاذ تعليم عالي	مشرفا
د. شماني وفاء	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية وإتمام ثمرة الجهد والنجاح

مرت قاطرة البحث بالكثير من العوائق لكن وبفضل الله تعالى تخطيتها.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى سندي ومنبع الصمود

والدي الغالي أطال الله في عمره.

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها، إلى التي لم تدخر جهداً في إسعادي، إلى ربيع قلبي

والدتي قرة عيني أطال الله في عمرها.

إلى من شد الله بهم عضدي، إلى هدية الحياة إخوتي

حفظهم الله وأدامهم لي سنينا طويلة.

إلى زهرتي الوحيدة، حبيبة قلبي ورفيقة روحي أختي الجميلة

أسعد الله قلبها وحفظها الله

إهداء من أعماق قلبي لصغيري، إلى العيون التي انتظرناها طويلاً، إلى مشاكس العائلة

وحبيب قلب خالته، ابن أختي "يحي"

أدامه الله وأقر الله به أعين أمه.

إلى الصديقة والسند في هذا النجاح "دليج خولة " وفقها الله.

إلى كل من هم بقلبي ونسيهم قلمي.

هبة

الإهداء

وآخر دعواهم آن الحمد لله رب العالمين

فالحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه

إلى من وهبوني الحياة ووهبوني معها الصبر والقوة والشغف للوصول، أتممت دراستي هذه حباً وبراً وإحساناً لهما الغاليان دائما وأبدا أبي الموقر وأمي الحبيبة

إلى جدتي الحنون أدامها الله بركة بيتنا وأطال عمرها

إلى أرواح فارقونا في هذه الدنيا ونحن نأمل لقيآهم في الجنة

إلى النعمة التي لم أحرم منها إخوتي أخواتي وفراشاتهم الغاليات على قلبي

إلى الذي جعل الله بيننا مودة ورحمة وجمع بين قلوبنا خطيبي وزوجي المستقبلي

إلى والدة زوجي التي هي بمثابة أمي الثانية

إلى صديقاتي وسندي في هذه الحياة (راضية وعائشة)

إلى التي كانت نعمة الرفيق في هذا المشوار (هبة)

إلى جميع زميلاتي وزملائي قسم سنة ثانية ماستر اقتصاد دولي

إلى عائلتي الكبيرة وأهلي وجميع أصدقائي.

اللهم انفعني بما علمتني وانفع بي، الحمد لله على حسن التمام والختام.

خولة

شكر وعرفان

الشكر لله العلي الكبير أولاً الذي وفقنا لتثمين هذه اللحظة، والذي أطال في عمرنا و هدانا إلى ما فيه الخير، و بفضله ونعمته توصلنا إلى إنجاز هذا العمل المتواضع و نسأله عز وجل أن يجعله نافعا لنا ولغيرنا، و أن يوفقنا إلى ما يحبه و يرضاه.

وعرفانا بالمساعدات التي تلقيناها لا يسعنا إلا التقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتورة الفاضلة "أمال شوتري"، التي لم تدخر جهداً في مساعدتنا طيلة إنجاز هذا العمل بتوجيهاتها ونصائحها أطال الله في عمرها.

إلى من مد يد العون والمساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع سواء من بعيد أو قريب.

أتقدم بالشكر إلى كل شخص شجعنا ولو بكلمة طيبة ومدنا بالأمل ورفع معنوياتنا ومن ساعدنا و أفادنا بالمعلومات.

في الأخير نتقدم بخالص الشكر إلى كل أساتذة العلوم الاقتصادية.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة دور المناطق الصناعية في تشجيع الصادرات بالاقتصاد الجزائري كدراسة حالة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي، باستخدام العديد من المؤشرات المرتبطة بالمناطق الصناعية ودورها في تشجيع الصادرات.

توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من المجهودات المبذولة، لا يزال دور المناطق الصناعية محدوداً في تشجيع الصادرات بالاقتصاد الجزائري، من خلال واقع المناطق الصناعية، وبعض المؤشرات المرتبطة بالأداء الصناعي وتركيبة الصادرات.

الكلمات المفتاحية: التنمية الصناعية، المناطق الصناعية، التجارة الخارجية، الصادرات.

Abstract:

This study aims to study the role of industrial zones in encouraging exports in the Algerian economy as a case study.

The study concluded that despite the efforts made, the role of the industrial zones is still limited in encouraging exports in the Algerian economy, through the reality of the industrial zones, and some indicators related to industrial performance and the exports structure.

Key words: industrial development, industrial zones, foreign trade, exports.

.

قـــائـــمـــة المـــحـــتـــويـــات

العنوان	الصفحة
اهداء1	–
اهداء2	–
شكر و عرفان	–
ملخص الدراسة	II
قائمة المحتويات	II-II
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	II
قائمة الملاحق	II
مقدمة	أ–ه
الفصل الأول: الإطار النظري للمناطق الصناعية والتصدير	
المبحث الأول: مفهوم التنمية الصناعية	08
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	08
المطلب الثاني: تعريف التنمية الصناعية و خصائصها	11
المطلب الثالث: مقومات التنمية الصناعية	12
المبحث الثاني: خصوصية المناطق الصناعية	14
المطلب الأول: مفهوم المناطق الصناعية	14
المطلب الثاني: أهمية ودور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية	18
المطلب الثالث: محددات تأسيس وإنشاء منطقة صناعية	19
المطلب الرابع: معايير نجاح المناطق الصناعية وأسباب فشلها	21
المبحث الثالث: مفهوم التصدير	22
المطلب الأول: تعريف التصدير وأهميته	22
المطلب الثاني: طرق التصدير	24
المطلب الثالث: أنواع ومؤشرات التصدير	25

الفصل الثاني: الأهمية النسبية للمناطق الصناعية في تشجيع صادرات الجزائر	
المبحث الأول: خصوصية المناطق الصناعية بالجزائر	30
المطلب الأول: التجربة الجزائرية في إنشاء وتأهيل المناطق الصناعية	30
المطلب الثاني: استعراض واقع المناطق الصناعية لبعض الولايات بالجزائر	33
المبحث الثاني: الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في التجارة الخارجية	40
المطلب الأول: مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات و الواردات	40
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في الميزان التجاري وأثره على الناتج المحلي الإجمالي	42
المطلب الثالث: هيكل التجارة خارج قطاع المحروقات	45
خاتمة	57
قائمة المراجع	60
الملاحق	65

قـــائـــمـــــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع 42 منطقة صناعية جديدة	32
02	توزيع الصناعة في ولاية عنابة حسب البلديات و طبيعة النشاط الصناعي	36
03	توزيع المناطق الصناعية في ولاية عنابة	37
04	وضعية المناطق الصناعية في ولاية عنابة سنة2019	37
05	الطبيعة العقارية للمنطقة الصناعية بعنابة	39
06	نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات خلال 2010-2021	40
07	نسبة الواردات الصناعية لإجمالي الواردات خلال فترة 2010-2018	41
08	تطور الميزان التجاري الصناعي خلال فترة 2010-2018	42
09	القيمة المضافة للناتج الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال فترة 2010-2018	44
10	تطور التجارة الخارجية خلال فترة 2010-2020	46
11	هيكل الصادرات الجزائرية خلال فترة 2010-2020	48

قـــائـــــمـــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	خريطة تمركز النشاط الصناعي ببرج بوعريريج	34
02	نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات 2010-2020	41
03	نسبة الواردات الصناعية لإجمالي الواردات خلال الفترة 2010-2019	42
04	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2019	43
05	القيمة المضافة للقطاع الصناعي و نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال 2010-2019	45
06	تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال 2010-2020	46
07	هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2020	49
08	هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة 2010-2020	51

قـــــائـــــمـــــة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	مراكز الصناعة في برج بوعريريج	65
02	وضع المصانع داخل المنطقة لولاية خنشلة	68

مقدمة

يعد القطاع الصناعي المحرك الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة سواء على مستوى التوازنات الاقتصادية والاجتماعية أو على مستوى التوازنات البيئية؛ حيث أصبح الاهتمام بالتنمية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص من الرهانات الكبرى التي تواجه مختلف دول العالم من خلال ضرورة الاستغلال العقلاني لكل الموارد والاستفادة من كل الإمكانيات المتاحة. وتبرز المناطق الصناعية كأحد أهم هذه الموارد بوصفها من أهم الأدوات الفعَّالة في تحقيق التنمية الصناعية خاصة في البلدان النامية وتحديداً الجزائر.

انطلقت إستراتيجية المناطق الصناعية من قناعة الدول بضرورة تعزيز القدرة التنافسية للصناعة وتحقيق التكامل في مختلف القطاعات، من أجل بناء ميزة تنافسية وتنويع في الإنتاج لترقية الصادرات التي تعد بدورها من المرتكزات الرئيسية للتنمية الاقتصادية. والجزائر كباقي الدول تسعى إلى مواكبة التحولات والتغيرات في القطاع الصناعي؛ لاسيما وأنها تواجه العديد من التحديات وعلى كافة المستويات الاقتصادية، أهمها انخفاض الصادرات البترولية، ومشكلة البحث عن مصادر أخرى للصادرات بعيداً عن قطاع المحروقات، ومحاولة جذب الاستثمارات خاصة الأجنبية منها لتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود.

إشكالية الدراسة: لتشجيع الصادرات الجزائرية؛ لاسيما الصادرات خارج قطاع النفط، يبرز تطوير القطاع الصناعي بكل مكوناته في تحقيق ذلك، وتأتي المناطق الصناعية في مقدمة هذه المكونات. وعليه تطرح إشكالية البحث كالآتي:

ما هو دور المناطق الصناعية في تشجيع الصادرات بالجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية، تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

ما هي خصوصية الصادرات والمناطق الصناعية بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص؟

ما هي الأهمية النسبية للمناطق الصناعية في تشجيع الصادرات؟

- **أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الحيوي الذي تؤديه المناطق الصناعية في تشجيع الصادرات من خلال دراسة وتحليل واقع المناطق الصناعية في الجزائر وأهميتها في تطوير الصادرات وأهم التحديات التي تواجهها في تجسيد ذلك.

- **أهداف الدراسة:** يمكن إيجاز أهم أهداف الدراسة فيما يأتي:

- ✓ دراسة خصوصية الصادرات والمناطق الصناعية بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص.
- ✓ دراسة الأهمية النسبية للمناطق الصناعية في تشجيع الصادرات بالاقتصاد الجزائري.
- ✓ إعطاء حلول يمكن اعتمادها في الاقتصاد الجزائري لدعم دور المناطق الصناعية في تشجيع الصادرات، خاصة خارج قطاع النفط.

- **منهج الدراسة:** من أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال الدراسات السابقة والمسح المكتبي والمراجع ذات العلاقة، فضلاً عن إحصائيات وتقارير ومواقع الكترونية تخدم الموضوع.

- **حدود الدراسة:**

✓ **الحدود الزمنية:**خلال فترة (2010-2020) للتركيز على التوجهات الحالية للجزائر في هذا المجال.

✓ **الحدود المكانية:**المناطق الصناعية في الجزائر مع الإشارة لحالة (برج بوعريريج، عنابة، خنشلة) كنماذج.

✓ **الحدود الموضوعية:** تمت دراسة دور المناطق الصناعية في تشجيع الصادرات بالجزائر من خلال بعض المؤشرات المرتبطة بالمناطق الصناعية وبالقطاع الصناعي والميزان التجاري خارج قطاع النفط.

- **الدراسات السابقة:**

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث نوجزها فيما يأتي:

1/ دراسة "**بن الحاج جلول ياسين**" سنة **2018** بعنوان " **المناطق الصناعية ودورها في التنمية المحلية**" إلى تحليل ودراسة أهمية وجود المناطق الصناعية في الصناعة وتمييز المناطق الصناعية على غيرها كوسيلة لتحقيق مختلف أبعاد التنمية بوصفها مورداً محلياً؛ مساهمة بذلك في تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة. وهدفت الدراسة إلى إبراز النتائج الايجابية للمناطق الصناعية نذكر منها:

- ✓ تؤدي المناطق إلى الاستغلال العقلاني للإمكانيات المتاحة على مستوى كل إقليم.
- ✓ تعد المناطق الصناعية أسلوباً حديثاً في تنمية المشاريع وتؤدي إلى تقليل التكاليف الاقتصادية للصناعة.
- ✓ التنمية أحد المستويات وأدوات تحسين الإطار المعيشي.

ومن خلال الدراسة الميدانية تم التوصل إلى: إبراز قدرة المناطق الصناعية في التخفيض من البطالة وزيادة فرص الشغل؛ تحقيق عائد أكبر وازدهار انتشار واسع. مع التوصية بضرورة التخطيط الجيد وتوفير مصادر التمويل والتكفل بموضوع المناطق الصناعية.

2/ دراسة "**إيمان خلفلاوي وساسية عناني**" بعنوان "**واقع وآفاق المناطق الصناعية ومناطق النشاط في الجزائر " سنة 2020ـ** هدفت الدراسة إلى التعرف على: آثار إقامة المناطق الصناعية ومناطق النشاط في مختلف ولايات الجزائر على اقتصاد الجزائر وآفاق تطويرها؛ حيث تمت الدراسة من خلال تجربة الجزائر في إقامة المناطق الصناعية في كل من ولاية قالمة وعنابة عن طريق إبراز العوامل المساعدة على نجاح التجربة والتي يتطلبها في قيام المناطق الصناعية و دراسة وضعية المناطق بالجزائر مع إبراز آفاق إنشاء وتأهيل المناطق في الجزائر من خلال المشروع الوطني الجديد. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: دعم قدرة وكفاءة التصنيع المحلي للولايتين؛ زيادة القدرة التنافسية للصادرات مع تبيان أهم ما يمكن تحقيقه من خلال المناطق مثل: توفير فرص العمل، جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية للمنافسة في الأسواق الوطنية والخارجية، توسيع رقعة البنية الأساسية من الخدمات في البلد.

3/ دراسة "**جمعات الطاهر**" بعنوان " **دور المناطق الصناعية في إحداث التنمية المستدامة**" سنة 2020 والتي تمثلت في دراسة ميدانية للمناطق الصناعية بالجزائر؛ حيث تناولت الدراسة في الجانب النظري إلى مفاهيم المناطق الصناعية والقوانين المتحكمة فيها؛ الطرق التسييرية للمناطق الصناعية و كذا أهمية ودور إنشاء المناطق الصناعية في أقاليم الدول. أسفرت الدراسة إلى نتائج عدة، نذكر منها:

- ✓ المناطق الصناعية من الأساليب الحديثة للتوطن.
- ✓ أحدثت المناطق الصناعية فارقاً اقتصادياً في جميع أنحاء العالم خصوصاً أمريكا؛ بريطانيا؛ اليابان.
- ✓ إستراتيجية التنمية المستدامة تعمل بانسجام مع إستراتيجية الأمم المتحدة.
- ✓ الاقتصاد الجزائري يمتاز بخصوصيات سلبية أثرت على نمو وتطوره منها: اقتصاد ريعي، اقتصاد تنتشر فيه آليات الفساد، عدم التكامل بين القطاعات الاقتصادية، تخلف القطاع الصناعي.

4/ دراسة فوزي سعيد الجدبة سنة 2021 تحت عنوان "**دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في أوروبا**" دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر؛ حيث تناولت الدراسة الجانب النظري لمفهوم المناطق الصناعية وأهم المؤشرات المتعلقة بنجاحها والدور التنموي الذي تؤديه والأهداف المنشودة من إنشاء

هذه المناطق؛ وما توفره من مناخ وبيئة استثمارية مناسبين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- ✓ تعد المناطق الصناعية من الأساليب الحديثة لتنوع الإنتاج والصادرات؛ حيث لعبت الهيئات الدولية دوراً كبيراً في إنشاء المناطق الصناعية.
- ✓ سياسة التوطين في فرنسا مستقرة وتسعى إلى تحقيق أهداف واضحة منها: توزيع الأنشطة الاقتصادية في مجمل التراب الفرنسي.
- ✓ سياسة المناطق الصناعية في الجزائر حديثة النشأة وامتازت بعدم الاستقرار نظراً لتعدد التوجهات الاقتصادية.

5/ دراسة "**زغيشي بثينة**" سنة 2021 بعنوان " **تفعيل دور المنطقة الصناعية لتدعيم التنمية المستدامة**". هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المناطق الصناعية خصوصاً ومناطق النشاط عموماً. وعدها أساس التطور الاقتصادي واستغلالها كفرصة واحدة لتطوير وبناء اقتصاد الدول النامية على غرار الجزائر في مرحلة تنويع المداخيل بعيداً عن المحروقات. مركزة في الجانب النظري على كل ما يخص المناطق الصناعية والتنمية المستدامة، مبرزة بذلك الأهمية البالغة للمناطق الصناعية في تجسيد معالم النهوض بالاقتصاد وذكر الأثر السلبي للاختلال الذي يحدث على مستوى المناطق الصناعية، مقدمة نتائج و توصيات، تمثلت في:

- ✓ ضرورة استغلال المناطق وأثرها على القطاع الصناعي.
- ✓ تشجيع الاستثمارات الصناعية والاستفادة من قدرات اليد العاملة.
- ✓ من الطرق الجديدة للنهوض بالقطاع الصناعي خلق صناعات جديدة تتماشى مع طبيعة المناطق الصناعية.
- ✓ وضع خطط تسييرية وتنموية تتمتع بالتنظيم الجيد والمحكم لاستغلال نقاط القوة و معالجة نقاط الضعف.
- ✓ العمل على استعمال الطاقات البديلة بشكل أكبر في المنطقة الصناعية.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة حول موضوع المناطق الصناعية، نجدها اشتركت جميعها مع هذه الدراسة في مدى تحقيق المناطق الصناعية للأهداف التي أنشأت من أجلها، واختلفت معها في الجوانب التي ركزت عليها كل دراسة، فهذه الدراسة ركزت بشكل أساس على أهمية القيمة المضافة التي تقدمها المناطق الصناعية بالنسبة لصادرات الجزائر.

هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين كما يلي:

تناول الفصل الأول: "**الإطار النظري للمناطق الصناعية**" من مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية، التنمية الصناعية، مختلف المفاهيم المرتبطة بالمناطق الصناعية وكذا الصادرات.

أما بالنسبة للفصل الثاني: "**الإطار التطبيقي للمناطق الصناعية**" فقد خصص لدراسة حالة المناطق الصناعية ببعض الولايات بالجزائر، وحالة القطاع الصناعي والتجارة الخارجية للجزائر اعتماداً على مؤشرات عديدة، تحليل تطور أداء القطاع الصناعي في الجزائر بالإضافة إلى مساهمة قطاع الصناعة في الصادرات الجزائرية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمناطق الصناعية والتصدير

التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط متقدم، وتؤدي المناطق الصناعية كآلية من آليات التنمية الصناعية دوراً مهمًا في تحقيق ذلك؛ لاسيما في تطوير الصادرات، وسيتم في هذا الفصل توضيح هذا الدور من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم التنمية الصناعية

منذ الحرب العالمية الثانية أصبحت التنمية محور اهتمام الباحثين والعلماء من مختلف فروع العلوم، فالتنمية مصطلح شامل لمختلف فروع المعرفة الإنسانية ويستخدم بكثرة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية خاصة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية:

أكدت العديد من المؤلفات حول التنمية على أن البحث فيها مازال مستمراً للوصول إلى مفهوم دقيق للتنمية وتحديد أبعادها، وفيما يلي يمكننا عرض بعض أهم التعاريف المرتبطة بالتنمية.

أولاً: تعريف التنمية: هناك العديد من المفاهيم التي تلتقي أو تتداخل مع مفهوم التنمية ومن هذه المفاهيم "التقدم والتطور" والتحديث وحتى مع مفهوم "التصنيع" ويرجع ذلك إلى أن البلدان التي حققت مستويات متقدمة في التنمية هي الدول المتقدمة والمتطورة صناعياً.

التعريف الأول: هناك من العلماء من ربط بين التنمية واستيراد التكنولوجيا كما ذهب آخرون إلى أن المحاكاة والاعتماد على ما يقدمه الغرب هو أساس التنمية، مهملين في ذلك الأساس الثقافي والاجتماعي لعملية التغير، غير مدركين أن التنمية التكنولوجية لا تخلق الحضارة، وإنما هي تعبير عن مستوى حضاري بكل عناصره، كما أنها ثمرة جهد اجتماعي، فهناك علاقة جدلية بين التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي من ناحية وبين الابتكارات التقنية من ناحية أخرى. (اللطيف، 2011، صفحة 29)

التعريف الثاني: التنمية هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة تدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى. (اللطيف، 2011، صفحة 29)

التعريف الثالث: تعريف الأمم المتحدة: "التنمية هي تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها قدر المستطاع". (هاجر، 2020)

ثانياً: تعريف التنمية الاقتصادية: تُعرف التنمية الاقتصادية "بأنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء مهارات وطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل"، وهي العملية التي من خلالها تتم زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال النتاج القومي خلال فترة زمنية محددة، وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة. (رفيقة، صفحة 7). وبصفة عامة تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وبذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تتصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعد التنمية الاقتصادية عملية رفع مستوى الدخل القومي، الذي يترتب عنه ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، ورفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في الدول النامية كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية. (رفيقة، صفحة 8)

ثالثاً: أبعاد التنمية الاقتصادية: إن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تغيير سلوكي، فالتغير الاقتصادي ينتج عنه تغير في الجوانب الاجتماعية ومنه لدينا بعدان أساسيان، هما:

1- **البعد الاقتصادي:** يحدث من خلال زيادة مداخيل أفراد المجتمع وترشيدها؛ رفع مستوى كفاءة العاملين عن طريق البرامج التدريبية والتأويلية؛ تعليم الحرف واكتساب مهارات فنية جديدة؛ إقامة المشروعات الجديدة.
2- **البعد الاجتماعي:** يتحقق من خلال: زيادة مشاركة أفراد المجتمع؛ دعم روح الولاء والانتماء في المجتمع؛ رفع مستوى الخدمات الاجتماعية في المجتمع. (اللطيف، 2011، صفحة 31،32)

رابعاً: تعريف التنمية المستدامة:

1- تعريف التنمية المستدامة من منظور تقرير الموارد العالمية: إن مفهوم التنمية المستدامة متعدد الاستخدامات متنوع المعاني لهذا ظهرت تعاريف متعددة ومتداخلة فهذا هذا التداخل بين التعاريف هو أكثر ما يميز أدبيات التنمية المستدامة في عصرنا الراهن. لقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام1992 الذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة لتوضيح هذا الخلط من خلال إجراء مسح كامل وشامل لأهم تعريفات هذا المفهوم واستطاع التقرير توزيع مختلف التعاريف المتداولة على أربع مجاميع وهي:

1- التعريفات البيئية: تركز على الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية.

2- التعريفات الاجتماعية والإنسانية: تعني السعي نحو استقرار النمو السكاني ووقوف تدفق الأفراد للمدن من خلال تطوير مستوى المعيشة والخدمات التعليمية والصحية في الأرياف. (خضير، 2015، صفحة 338)

3- التعريفات الاقتصادية: تنظر إلى التنمية المستدامة من خلال اتجاهات رؤية الدول الصناعية من جهة والدول النامية من جهة أخرى؛ إذ ترى الدول الصناعية أن التنمية المستدامة تعني إجراء تخفيض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحويلات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة ورفضها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالمياً، أما بالنسبة إلى الدول الفقيرة والتابعة فإن التنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى ألمعاشي للسكان الأكثر فقراً في الجنوب. (خضير، 2015، صفحة 339)

4- التعريفات التقنية: ترى هذه التعريفات أن التنمية المستدامة هي تنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدرة من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة الأرض الضارة بالأوزون. (خضير، 2015، صفحة 340)

2- تعريف التنمية المستدامة بشكل عام: تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1978، ويعد هذا التعريف شاملا ومختصرا للتنمية المستدامة "هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم". (صالح، صفحة 19)، وعرفت من قبل ادوارد باباي Edward Barbier وهو أول من استخدم تعبير التنمية المستدامة "بأنها النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الأضرار والإساءة بالبيئة". (الطيب، صفحة 369) كما قدمت Paget تعريفاً للتنمية المستدامة" بأنها الحفاظ على الفرص للأجيال القادمة مع وجود فكرة عامة بأن العدالة متداخلة بين الأجيال". (الطيب، صفحة 369) وبشكل عام فإن التنمية المستدامة تعني أن نكون منصفين لجيل المستقبل، فهي تهدف إلى أن يترك الجيل الحاضر للأجيال القادمة رصيداً مماثلاً للرصيد الذي ورثه أو أفضل منه من الموارد. (خضير، 2015، صفحة 345)

المطلب الثاني: تعريف التنمية الصناعية وخصائصها

لقد برز دور الصناعة في التنمية، لذلك أعطيت أهمية خاصة في سياساتها الإنمائية وفي مخططات الصناعة الاستثمارية، فمهام التنمية الصناعية لا تختلف في جوهرها عن مهام التنمية الاقتصادية بشكل عام، وأنه لا بد من التصنيع للقضاء على التخلف الاقتصادي، من خلال الاستفادة من أحدث الوسائل التكنولوجية، حتى يمكن تطوير مختلف أنشطة الاقتصاد القومي وتحقيق انطلاقته الذاتية في مسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالقضاء على البطالة ورفع مستوى المعيشة والثقافة لأفراد المجتمع. (القريشي، 2010، صفحة 160).

أولاً: تعريف التنمية الصناعية:

التعريف الأول للتنمية الصناعية: إنَّ التنمية الصناعية لا ينظر لها على أنها نمو في إنتاج الصناعة التحويلية فقط، ولكن التصنيع الناجح يتضمن أكثر من إضافة قدرة مادية، أو زيادة في الإنتاج على نحو بسيط خلال مدة قصيرة، فهو تحقيق لنمو مستدام عبر فترة طويلة، من خلال زيادات في الإنتاجية والقدرة التنافسية، وبعبارة أخرى فإن النجاح الصناعي يتضمن كفاءة معينة في عملية التصنيع، فعندما تكون عملية التصنيع عند كلفة عالية والإنتاج غير قادر على أن ينافس دولياً والإنتاجية ضعيفة عبر الزمن، والنشاطات تفشل في أن تتنوع وترتبط مع بقية الاقتصاد الوطني، هنا يحدث العجز في التنافس والاستمرار. (اخرون، 2008)

التعريف الثاني: اعتمدت الدورة الخامسة عشر للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في ديسمبر 2013 رؤية جديدة للتنمية الصناعية المستدامة، وتعني التنمية والتصنيع لتغيير هيكل الاقتصاد، بالانتقال من اقتصاد قائم على كثافة العمالة إلى اقتصاد قائم على كثافة التكنولوجيا، ويعد مفهوم التنمية الصناعية المستدامة جزءاً من الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة والذي بنص على" إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام، وتشجيع الابتكار" و يمكن تحقيق هذا فقط من خلال النمو الصناعي والاقتصادي القوي والشامل والمستدام والقادر على الصمود، والإدماج الفعال للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. (منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، 2016)

ثانياً: خصائص التنمية الصناعية: وتتمثل خصائص التنمية الصناعية فيما يلي:

- ✓ التصنيع طويل الأجل والمستدام كمحرك للتنمية الاقتصادية؛
- ✓ توفير الفرص المتكافئة والتوزيع العادل للمنافع؛
- ✓ الفصل بين الرخاء الذي تولده الأنشطة الصناعية وبين الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية والأثر البيئي السلبي. (منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، 2016)

المطلب الثالث: مقومات التنمية الصناعية:

أولاً: مقومات التنمية الصناعية: إن نجاح التصنيع في تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب توفير كل ما تحتاجه هذه العملية من المقومات التي نذكر منها:

1_ التدخل الحكومي: تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمر ضروري، فتنمية الصناعات التحويلية تستلزم استثمارات ضخمة ورأسمال اجتماعي مثل الطرق والجسور والموانئ والمصانع الكبرى...واستثمارات غير قابلة للتجزئة وعمل حكومي واسع النطاق. (الوادي، 2010، صفحة 120)

2_ الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية: إن القطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة، وكذلك يمثل سوقاً لاستيعاب منتجات الزراعة، كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء ومستلزمات الإنتاج للصناعة، لذلك يجب إتباع إستراتيجية لربط بين الصناعة والزراعة ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية. (معروف، 2008، صفحة 19)

3_ تعزيز دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية: يعد التغير التكنولوجي أحد المحركات الرئيسية للتنمية والنمو طويل الأجل، ومن المرجح أنه على مدى العقود المقبلة، تؤدي الابتكارات الجذرية إلى ثورة في عمليات الإنتاج وتحسين مستويات المعيشة؛ لاسيما في البلدان النامية، ومن المسلم به أن التكنولوجيا تزيد كفاءة العمليات الإنتاجية. (يونج، 2016، صفحة 1)

4_ اختيار الصناعات التي تتلاءم مع طبيعة الموارد: تختلف الأقطار النامية من حيث احتياطاتها الكامنة من الموارد الطبيعية، بينما يحظى بعض الأقطار بغالبية هذه الموارد، وتفتقر أقطار أخرى عديدة إلى موارد طبيعية كثيرة، فتميل المجموعة الأولى إلى التنويع والتكامل، بينما تجبر الأخرى على التخصص والتركز، وبالنسبة للأقطار التي تمتلك أراضي زراعية واسعة مثلاً، فإنها تفضل عادة الصناعات الحقيقة في حين تتجه الأقطار التي تمتلك المواد المعدنية بكثرة إلى الصناعات الثقيلة (مع ثبات بقية الظروف). (معروف، 2008، صفحة 20)

5_ الاستفادة من مزايا الحجم الكبير وتوسيع حجم السوق: تفيد النظرية الاقتصادية أن الكلفة المتوسطة لوحدة المنتوج تكون كبيرة كلما صغر حجم المشروع الصناعي، وبالتالي فإن تعدد المشروعات من النوع الواحد وصغر حجمها يقود إلى ارتفاع تكاليف إنتاجها، وبالتالي تضعف قدرتها على المنافسة، ومن هنا جاءت أهمية بناء حجم اقتصادية كبيرة أو العمل على دمج الوحدات الاقتصادية الصغيرة لغرض الاستفادة

من اقتصاديات الحجم، لأنه كلما كبر حجم المشروع ينخفض لديه متوسط كلفة الوحدة الواحدة وبالتالي يحقق أرباحاً أكبر. (الوادي، 2010، صفحة 122)

ثانياً: دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية

منذ القرن 18، كان قطاع الصناعة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي لكثير من الدول المتقدمة والنامية، ومع نمو قطاع الخدمات بشكل مطرد وارتفاع مساهمته إلى حوالي 70 بالمئة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والتطور الكبير لقطاع الاتصالات والمعلومات خلال السنوات الماضية، وانخفاض نسبة المشتغلين في القطاع الصناعي في مختلف دول العالم، أثيرت تساؤلات حول المدى الذي يؤديه قطاع الصناعة في التنمية والنمو الاقتصادي العالمي مستقبلاً خاصة في الدول النامية، وقد أشارت الدراسات العديدة أنه على الرغم من تراجع مساهمة القطاع الصناعي مستقبلا في الناتج المحلي وتشغيل الأيدي العاملة على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة بالمقارنة مع منتصف الخمسينات من القرن الماضي، إلا أن الكثير منها أشار إلى أنه يبقى محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية لعديد من الأسباب (الكناني، 2008، صفحة 61،62)، أهمها:

- يبقى القطاع الصناعي أحد القطاعات المناسبة لاستيعاب الأيدي العاملة المتزايدة خاصة في الدول النامية.

- إن هذا القطاع يشكل محور عملية الإبداع والابتكار في الإنتاج، والقطاعات الأخرى الخدمية تعمل على تقديم الخدمة لهذا القطاع من خلال علاقتها التشابكية الخلفية والأمامية القوية معه، وبالتالي لا يمكن لهذه القطاعات أن تنمو بشكل مستدام ما لم يحقق القطاع الصناعي نموا مطردا.

- تسهم تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات، وتوفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية، وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع التصدير للخارج.

- أنه أكثر القطاعات الاقتصادية قدرة على تطوير وتنمية الإنتاجية ورفع مستوياتها، لقدرته على تطبيق واستخدام التقنية الحديثة.

وقد ساهم قطاع الصناعة على مر التاريخ العالمي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لكل الدول خاصة المتقدمة منها، فكانت الثروة الصناعية الأولى من أعظم الثورات التي صنعتها البشرية على مر الزمن، فقياس مدى التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي لأية دولة يتم بمدى ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة في

ناتج المحلي والقومي، وذلك يعني ضرورة مقدرة أكبر على تحقيق تنمية مستدامة قابلة للاستمرار في المدى الطويل. (محسين، 2014، صفحة 3)

المبحث الثاني: خصوصية المناطق الصناعية

تشكل المناطق الصناعية أداة فعالة لا غنى عنها لتشجيع وترقية الاستثمار وتوسيع نطاق تأسيس الصناعات بما يلبي حاجيات الاقتصاد الوطني لتحقيق الأهداف التنموية على المستويين المحلي والوطني.

المطلب الأول: مفهوم المناطق الصناعية

أولاً: تعريف المناطق الصناعية: حتى يتضح مفهوم المناطق الصناعية، من الضروري تقديم تعريف هذه الأخيرة من الناحية اللغوية والإصلاحية والقانونية.

1_التعريف اللغوي للمناطق الصناعية:

ينقسم مصطلح المناطق الصناعية إلى شرطين من منطقة وصناعة:

1_1 المنطقة: مصطلح جغرافي يستخدم بطرق مختلفة فيما بين مختلف فروع الجغرافيا بشكل عام، قد يتم تعريف المنطقة على أنها مجموعة من وحدات أصغر أو جزء واحد من كل أكبر ويمكن تعريف المناطق من الخصائص الطبيعية والبشرية والفنية، باعتبارها وسيلة لوصف المناطق المكانية، مفهوم المناطق مهم ويستخدم على نطاق واسع في العديد من فروع الجغرافيا، كل واحدة منها يمكن أن تصف المناطق من الناحية الإقليمية. (fotheringham, 2011, p. 11)

1-2 الصناعة: تعد الصناعة فرعاً رئيسياً من فروع الاقتصاد، لذلك اختلفت مفاهيم الصناعة بين الباحثين وبين مختلف الدول، وعرفتها الأمم المتحدة بأنها "تحويل مواد غير عضوية أو مواد عضوية بعمليات ميكانيكية أو بعمليات كيميائية إلى منتجات أخرى، سواء أنجزت بالات ميكانيكية أو أنجزت بالأيدي". (جبار، 2012، صفحة 10)

2- التعاريف الاصطلاحية للمناطق الصناعية

التعريف الأول: تعد المناطق الصناعية ظاهرة حضارية على كل المستويات وعادة ما يطلق عليها التسميات التالية: النطاق الصناعي، المستوطنة الصناعية، الميدان الصناعي، المنطقة الصناعية، ومهما اختلفت التسميات فهي تشير إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات

والمرافق اللازمة وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين، وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشاؤها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات. (الساعد، صفحة 23؛ الساعد)

التعريف الثاني: هي منطقة كبيرة من الأرض لها بنية تحتية مميزة موجهة لاستخدام عدة صناعات في آن واحد، فالمناطق الصناعية الناجحة تجسد الخصائص المثالية للمدن الصناعية والإستراتيجية والمخططات التنموية، وكذلك تمثل نمط استراتيجي من التنمية الصناعية، وقد تنمو بشكل تلقائي لما توفره البيئة الجغرافية لمقومات النشاط الصناعي. (السعيد، 2018، صفحة 03)

التعريف الثالث: المنطقة الصناعية مساحة من الأرض تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة حيث تقسم هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين، وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشائها، وخصائصها ودرجة تكاملها". (صهيب خ.، 2013، صفحة 105)

3- التعريف القانوني للمناطق الصناعية:

من خلال تصفح مجمل القوانين والتشريعات المتعلقة بالمناطق الصناعية اتضح أن المشرع الجزائري لم يتطرق إلى تعريف المناطق لا ضمنياً ولا بصفة صريحة فمن خلال المرسوم 73-45 فإن تهيئة المناطق تدخل ضمن هندسة المدن وتخطيطها. (73، 1973، صفحة 332)

وبالرجوع إلى المرسوم رقم 84-55 يمكن جمع عناصر أخرى أساسية للتعريف، فأول عنصر يظهر من النص أن المناطق الصناعية قطعة أرض محدودة وحدودها معينة في ملفات التهيئة التي يصادق عليها وفقاً للتنظيم المعمول به، ومن هنا يظهر أن المناطق الصناعية تخضع لتخطيط مسبق، تحدده ملفات التهيئة التي تخضعها الهيئات المحلية، إذن هذا العنصر يتعلق بالجانب الأول الذي يجب أن تضمنه المناطق الصناعية وهو تحقيق سياسة التهيئة العمرانية ومنها سياسة تهيئة الإقليم التي لم تكن واضحة في ذلك الوقت، أما ثاني عنصر فهو خاص بتعدد أنواع المناطق الصناعية، وهي حسب نص المادة الأولى من هذا المرسوم ثلاثة أنواع:

- مناطق صناعية تضم صناعات ذات مصلحة محلية.

- مناطق صناعية تضم صناعات مختلفة ذات مصلحة وطنية تابعة لوصاية وزارات متعددة ذات طابع اقتصادي.

– مناطق صناعية تضم صناعات ذات مصلحة وطنية أو نوعية تابعة لوصاية واحدة مسيرة من قبل وحدة متخصصة.

ومنه، تعرف المنطقة الصناعية على أنها مساحة أرضية محددة تحكمها قواعد التهيئة والتعمير تقوم بتهيئتها وتسييرها مؤسسات عمومية محلية ذات طابع اقتصادي إذا كانت المنطقة الصناعية تضم صناعات مختلفة ذات مصلحة محلية، أو من قبل مؤسسات عمومية وطنية ذات طابع اقتصادي إذا كانت المنطقة تضم صناعات مختلفة ذات مصلحة وطنية تابعة لوصاية وزارات متعددة، أو من قبل وحدة متخصصة إذا كانت المنطقة تضم صناعات ذات مصلحة وطنية أو نوعية واحدة. (84–55، 1984، صفحة 312)

مما سبق يتضح أن المناطق الصناعية تمثل مناطق محددة جغرافيا، تحددها حكومة الدولة مخصصة لإقامة وحدات موجهة للاستخدام الصناعي، تتموقع خارج مجال السكن الحضري، ويمكن أن تستفيد من امتيازات وإعفاءات ضريبية.

ثانياً: أنواع المناطق الصناعية

تنقسم المناطق الصناعية إلى عدة أنواع كما يلي:

1- العقد الصناعية المتكاملة (العناقيد الصناعية):هي تجمعات (جغرافية، محلية، إقليمية أو عالمية) لعدد من المؤسسات المتقاربة جغرافياً ومؤسساتها التابعة والمنتمية لمجال عمل معين، وتربطها علاقات تكاملية ومصالح مشتركة والمؤسسات المرتبطة والمتصلة بعضها البعض في مجال معين يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتشجيع ودعم التنافسي. (مختارية، 2018، صفحة 19)

2- التكتل الصناعي الحضري: وهو عبارة عن تشكل صناعيي يجمع عدداً من المنشآت المختلفة تقع في منطقة حضرية واحدة ولا يشترط تجانسها في الإنتاج أو ترابطها مدخلات أو مخرجات تكنولوجية.

3- مجمعات الاستقطاب الصناعية: وهي تشكيلات صناعية تضم عدداً من المصانع الكبيرة ذات قدرة القيادة المتميزة في الابتكار والاندفاع وهي تعمل في بيئة حضرية متقدمة يمكن لها أن تصبح مركزاً لجذب العمل ورؤوس الأموال، المصانع والأسواق الديناميكية واستطلاعات التكنولوجية الحديثة.

4- المجمعات التعاونية (المدارة ذاتيا):للصناعات الصغيرة، وهي تنظيمات صناعية صغيرة أو متوسطة الحجم توجه لمنتجات متجانسة أو متكاملة أو تستخدم الموارد نفسها أو السلع شبه المصنعة، أو تخدم عقدة صناعية أو مجمعاً لمنشئات كبيرة على أن تضم المجمعات مختبرات ومراكز ومكتبات ومتاحف، تخدم

البحث والتدريب والاختيار والتحليل والتقييس والتطوير وتنسيق بعض مهامها التسويقية والمالية مكاتب مركزية، إضافة إلى الوحدات السكنية ودوائر خدماتية وطاقة ومياه ونقل ومواصلات...و غيرها من العوامل التي تساعد على تحقيق وفرات السعة الكبيرة للصناعات الصغيرة من جهة والمحافظة على الإدارة الذاتية المستقلة لكل وحدة من الصناعات المعينة من جهة أخرى.

5- المجمعات الصناعية الريفية:وهي تكون من تنظيمات إنتاجية وتسويقية متكاملة تؤسسها عادة التعاونيات الريفية المتخصصة (أو المتنوعة) وهي السعات الكبيرة الإنتاج، وتتخذ هذه المجمعات أشكالاً عديدة لتكوينها النشاطية والتنظيمية. (مختارية، 2018، صفحة 19)

6- صناعة كبيرة متخصصة: تقوم بجميع مراحل الإنتاج والتسويق والتي تبدأ بإعداد وتجميع وتصنيف المواد الخام، وتنتهي بتطوير المنافذ المحلية والخارجية للمنتجات النهائية مثل صناعة الألبان، اللحوم والأعلاف.

7- صناعة كبيرة متنوعة الأهداف: تشكل مجمعات صناعية وتتوطن في مواقع متلاصقة أو متقاربة، وهي ترتبط عادة بإدارة واحدة ويملك أسهمها أعضاء التعاونيات من سكان المنطقة الريفية.

8- صناعات كبيرة ترتبط بها منشئات صغيرة: تعمل وفق أسس التعاقد الثانوي، وتكون هذه الصناعات متخصصة ومجال تخصصها أوسع من الصناعات في النوع الأول.

9- مجموعة المنشآت الصغيرة متنوعة الأهداف: وتعمل في اختصاصات محددة. (مختارية، 2018، صفحة 20)

ثالثاً: مقومات إنشاء منطقة صناعية

بالمفهوم العام هناك متطلبات أساسية أو أولية لقيام أي نشاط صناعي معين دون أخر، ولهذا قبل التفصيل في عوامل التوطين الصناعي والذي هو بداية لعملية قيام منطقة صناعية أو منطقة نشاط، سوف نذكر في هذا العنصر إلى مقومات قيام هذه الأخير بصفة عامة دون تفصيل وهي:الموقع ورأس المال والنقل والمواصلات والمواد الخام واليد العاملة والطاقة، بعد عملية التخطيط يتم اختيار الموقع الأمثل للمنطقة الصناعية، وعند التفكير في عملية الإنتاج لا بد من مراعاة اليد العاملة في العملية كذلك محاولة اختيار الموقع الذي يتوفر على المواد الخام والطاقة إلى جانب سهولة الوصول والتنقل منه. (وليد، 2020، صفحة 21)

المطلب الثاني: أهمية ودور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية

أولاً: أهمية إقامة مناطق صناعية:

تظهر أهمية المناطق الصناعية في الجوانب التالية:

1- الجانب الاقتصادي: تشكل المناطق الصناعية عنصراً هاماً لجذب الاستثمار الصناعي؛ تساعد على رفع الإنتاج كماً ونوعاً. هي تجميع المشاريع الصناعية يقلل من كلفة توفير الخدمات؛ تساعد في التخلص من مشكلة صعوبة الحصول على قطعة أرض للموقع الصناعي، لأن المنطقة الصناعية توفر ذلك لمختلف الصناعات؛ توفير هياكل ارتكازي في المناطق الصناعية يقلل من التكاليف الرأسمالية وعنصر المخاطرة في الصناعة؛ وتحقق تكامل وتشابك صناعي بين النشاطات المختلفة بأقل تكلفة.

2- الجانب الاجتماعي والبيئي: ويتمثل الجانب الاجتماعي والبيئي فيما يلي:إن وجود المناطق الصناعية في ضواحي المدن يخفف الازدحام عن مراكزها، حيث ينشأ الازدحام من حركة العمال إلى المصانع، ومن مركز مستلزمات العمل والإنتاج الصناعي مثل: مخازن المواد الأولية؛ وتوفير الخدمات العمالية على مستوى السكن، النقل، الترفيه، الصحة، التعليم.

3- الجانب العمراني: يمكن أن تساهم المناطق الصناعية إيجابياً في خلق الشكل العمراني للمدينة من خلال العناية بالشكل المعماري للأبنية الصناعية. (الشريف، 2015، صفحة 138)

ثانياً: دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية:

يساهم إنشاء المناطق الصناعية في دعم التنمية بصفة عامة ودعم تنمية القطاع الصناعي بصفة خاصة ويتمثل الدور الذي تؤديه فيما يلي:

- ✓ دفع المسيرة التنموية بصفة عامة والتصنيعية بصفة خاصة إلى الأمام.
- ✓ إيجاد فرص عمل جديدة على المستويين الوطني والإقليمي.
- ✓ تحقيق توزيع متوازن لكل من العمالة والإنتاج، وما ينتج عنه من تنمية إقليمية متوازنة.
- ✓ جذب الاستثمار للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي من قبل رأس المال المحلي، والأجنبي.
- ✓ تنمية الصناعات الوطنية الصغيرة.
- ✓ توسيع فرص العمل، والاستخدام في المناطق الريفية بجذب الصناعة إليها.

- ✓ جراء تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج والعمالة والعمل على تنويعها.
- ✓ استخدام المورد بكفاءة من خلال تطوير المناطق الصناعية ذات الحجم الكبير بما فيها الصناعات الصغيرة المنتشرة حول الموانئ، والمطارات، والسكك الحديدية، ومحطات توليد الكهرباء، ومصانع تكرير البترول، ومصانع الحديد والصلب ومصانع المنتجات الكيماوية.
- ✓ تحسين نوعية الإنتاج وزيادة القدرة الإنتاجية وتدريب العاملين ورفع كفاءتهم الإنتاجية.
- ✓ تحقيق وفرات في الاستثمار في البنية التحتية العامة وتهيئة الفرصة أمام أصحاب المصانع للحصول على الأرض والمباني بأسعار رخيصة وبدون تأخير.

وتساهم أيضا في تحقيق التنمية الصناعية من خلال:

- ✓ الوصول بمستوى الإنتاج كماً ونوعاً إلى المستويات الملائمة لطلب الأسواق المحلية والخارجية، وتطوير الخيارات من خلال التدريب المستمر وتبادل المعلومات.
- ✓ تساعد على نشر التكنولوجيا. (مختارية، 2018، صفحة 23)

المطلب الثالث: محددات تأسيس وإنشاء منطقة صناعية

إن إنشاء منطقة صناعية يتطلب تحديد أسس متينة تبنى عليه، وهي:

أولاً: دراسة الجدوى: من خلال:

– **دراسة الجدوى المبدئية للمشروع:** هي دراسة استكشافية للأوضاع والظروف التي يمكن من خلالها اتخاذ قرار بالدخول في دراسات الجدوى التفصيلية. دراسة الجدوى المبدئية هي المسؤولة عن تحديد تكلفة إجراء دراسات الجدوى التفصيلية ومن ثم تحدد مدى تناسبها مع حجم رأس المال المخصص للاستثمار.

– **دراسة الجدوى التفصيلية:** إذا كانت دراسات الجدوى المبدئية للمشروع إيجابية، فان ذلك يؤدي إلى أن يشرع خبراء دراسات الجدوى المتخصصين في كل جانب من جوانب البيئة والقانونية والتسويقية والمالية واجتماعية البحث وتحليل وإجراء التقديرات والتوقعات والاختيارات لتلك الجوانب.

ثانياً: الموقع: عند إنشاء المناطق الصناعية يجب أن يكون الموقع ليس على أساس متطلبات الصناعية فحسب، ولكن أيضاً على أساس الاهتمام بالبيئة وعناصرها، فإذا لم يكن هناك تخطيط بيئي سليم لهذه المواقع الصناعية، فإنه سيترتب عنها أثار سلبية مدمرة بالبيئة وما فيها من كائنات حية ولذلك ينبغي عند تخطيط وتحديد الموقع الأنسب لأخذ بعين الاعتبار ما يلي: البعد عن المستوطنات السكانية والأراضي الزراعية؛ اختيار المناطق والأراضي التي تفتقر للخصوبة. (الحميد، 2008، صفحة 47)؛ اختيار الأراضي قليلة

الانحدار لكونها تسهل عملية النقل وتصريف مياه الأمطار وتنفيذ شبكات المجاري؛ تجنب المناطق المعرضة لمخاطر الزلازل والفيضانات. والتأكد وفحص الأراضي السابق استخدامها من خلوها من المخلفات السامة والملوثات المختلفة؛ وتوفير عمق مناسب بين المدينة والمنطقة الصناعية لأغراض التوسع المستقبلي لكل منها.

1- معيار المساحة: ينبغي أن يقع اختيارهم على المواقع التي تتوفر فيها أراضي ذات القدرة للإقامة المباني عليها وقادرة على تحمل نوع الآلات والمعدات التي سوف يستخدمها المشروع الصناعي المعين.

2- المواد الخام: إن صناعات بشكل عام تقوم على أساس الصناعات التحويلية بهدف تكوين وصناعة مادة جديدة لخدمة ومنفعة البشر، من هنا نلاحظ أهمية توفر المواد الخام ومن أجل تحقيق تلك الغاية وبأقل التكاليف؛ حيث يعتبر عنصر المادة الخام من أعلى النفقات عادة في الصناعة لذلك نرى بأن واقع الصناعة يبرز أهمية كبيرة للمواد الخام وطرق الحصول عليها. (الحميد، 2008، صفحة 50)

3- القرب من السوق: تعد تكاليف وكمية الوقت اللازم لنقل المنتجات إلى الأسواق من العوامل الهامة في اختيار الموقع المناسب للمصانع والكثير من الصناعات فقرب موقع المصنع من السوق يساعد على إعطاء المستهلكين خدمات أفضل وتوفير التكاليف.

ثالثاً: مراعاة العادات والتقاليد ,الجانب الاجتماعي والثقافي والديني.

رابعاً: القرب من مصادر المياه ومن مصادر الطاقة: القرب من مصادر المياه عامل مهم يؤثر في قرار اختيار موقع المشروع نظرا لأهمية المياه في مختلف مراحل التصنيع. والقرب من مصادر الطاقة المحركة: أصبحت الطاقة الكهربائية من أهم العوامل التي تؤثر في اختيار مواقع المشروعات الصناعية، فهي تستخدم كمصدر الإضاءة، كما تعد مصدراً لإدارة الآلات والمحركات، فبعض المصانع تحتاج إلى كميات هائلة من الطاقة الكهربائية.

خامساً: العوامل الجوية واليد العاملة: قد تقتضي بعض المشروعات الصناعية توفر ظروف جوية خاصة لإقامتها في أماكن معينة مثل وجود مكان رطب أو البعد عن الأتربة أو أماكن درجات الحرارة العالية جداً أو المنخفضة جداً، لذلك يجب على أصحاب المشروعات ضرورة الاهتمام بهذه العوامل أثناء اختيارهم موقع الإنشاء. وتعد اليد العاملة من المقومات الأساسية لإنشاء المناطق الصناعية، وفي العادة فإن الإنتاج يتأثر كثيراً بهذا العنصر سواء من حيث الكم أو الكفاءات المتنوعة، لذلك يعتمد الموقع على الكثافة السكانية مما

يزيد الطبقة العاملة، أما الكفاءة فإنها تحتاج إلى عمال فنيين ذوي خبرة ومهارة وقد يكون من أصحاب المؤهلات من هنا نلاحظ أهمية وجود مراكز التأهيل والتدريب التي تساعد على تطوير والعناصر العاملة حسب احتياجات القطاع الصناعي.

سادساً: توفر وسائل النقل والرأي العام: يجب اختيار الموقع الذي تتوفر فيه وسائل النقل المطلوبة فطبيعة المواد المستخدمة في بعض الصناعات يتطلب نقلها وسائل نقل مائية لانخفاض التكلفة منها الفحم والحديد الخام ومنتجات البترول والمطاط والخشب وغيرها، لذلك يجب أن تقع مصانعها بالقرب من الأنهار والبحار والمحيطات، ومن المنتجات ما تتطلب النقل السريع لتفادي احتمالية تلفها لذلك يجب أن تقع مصانعها بالقرب من محطات السكك الحديدية والطرق الرئيسية. وبما أن جميع الشركات الصناعية لها مسؤولية تجاه المجتمعات التي تعيش فيها، لذلك من المهم أن يشعر الرأي العام فيها بأهمية وجود هذه الصناعات في مجتمعه وأن توفر السلطات الحكومية لها الخدمات العامة كحماية ممتلكاتها من السرقات ومن الحرائق، وأن تبذل جهدها لعمل صيانة مستمرة للطرق وتحسين شبكة المواصلات وتوفير المساكن والمدارس والمستشفيات ووسائل النقل العامة بأسعار معقولة للأفراد العاملين فيها وما إلى ذلك. (الحميد، 2008، صفحة 51)

المطلب الرابع: معايير نجاح المناطق الصناعية وأسباب فشلها

أولاً: معايير النجاح:

- ✓ الأهداف الحكومية ومدى وضوحها وواقعتيها من تأسيس المدن والمناطق الصناعية.
- ✓ الظروف العامة ومدى تحضيرها و ملائم للنشاط الصناعي وخصوصا بالبيئة الاستثمارية بما في ذلك.
- ✓ درجة الاستقرار السياسي والإطار القانوني والتشريعي الذي يحكم النشاط التجاري في بلد معين.
- ✓ مدى دقة وشمولية دراسة الجدوى التسويقية والاقتصادية للمناطق الصناعية ومستوى النشاط الاقتصادي المحلي والقومي.
- ✓ كيفية تقسيم المستثمر للحوافز التي تقدمها المناطق الصناعية، موقع المناطق الصناعية ومستوى النشاط الاقتصادي والخدمات التي يقدمها للمستثمرين.
- ✓ وأخيرا دور المؤسسات المساندة في تخفيض تكلفة التمويل. (وليد، 2020، صفحة 27)

ثانيا: أسباب الفشل:

يرجع فشل كثير من المناطق الصناعية إلى عدة أسباب منها:

1- عدم وجود تنسيق مسبق مع برامج التنمية الاقتصادية والحضرية، فمن الممكن أن يتم اختيار موقع لا يناسب المناطق الصناعية، من حيث توفر الخدمات البيئية أو عدم ملائمة العناصر الإنتاجية المتوفرة في الموقع مع احتياجات المشاريع المتوقع إنشاءها.

2- مشاكل إدارية تتعلق بكيفية إدارة المدن والمناطق الصناعية بأقسامها المتنوعة من إدارة فنية ومالية.

3- عدم جاهزية وكفاية الدراسات التحضيرية مما قد يؤدي إلى قرارات خاطئة من حيث اختيار الموقع، تقسيم المدن والمناطق الصناعية، وتقديم الخدمات المختلفة لها من بنية تحتية وكهرباء واتصالات...الخ.

4- عدم كفاية الدعم المقدم من مؤسسات المساندة وخاصة مؤسسات التمويل، التسويق، المواصفات والمعايير والاستثمارات الإدارية والإنتاجية.

5- تعيين أهداف واقعية لبرنامج المنطقة الصناعية، على الرغم من أهداف المناطق الصناعية قد تكون واضحة إلا أن تحقيقها قد يكون غير ممكن، فمثلا صفر حجم السوق المحلية وضعف إمكانيات التصدير قد يخلق عائقاً أمام تطوير القطاع الصناعي، كما أن المناطق الصناعية يجب أن توفر ما يحتاجه أصحاب المشاريع من أجل تشجيعهم على الاستثمار وإلا فأن مجرد وجود مناطق صناعية لن يؤدي إلى زيادة الاستثمار بشكل مباشر. (وليد، 2020، صفحة 28)

المبحث الثالث: مفهوم التصدير

للإلمام أكثر بموضوع الصادرات اشتمل هذا المبحث على المفاهيم الأساسية المرتبطة بها، مفهوم التصدير وأهميته، أنواع الصادرات و مؤشراتها.

يمكن التعرف على خصوصية التصدير من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: تعريف التصدير وأهميته

أولاً: تعريف التصدير

تعددت الصيغ المختلفة لتحديد مفهوم التصدير لذا سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى ذكر بعضا منها للوصول إلى استخلاص مفهوم شامل.

يعرف الاقتصادي عبد المهدي عادل أن التصدير: "عملية تقوم على بيع و إرسال السلع و الخدمات الوطنية إلى الخارج". (HADDAD, 1995, p. 139) ، ويعرف فؤاد مصطفى محمود التصدير بأنه:" بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها، أو بتعبير آخر من أحد الأسواق التي تمثل السلعة فائضا من

إنتاجها إلى السوق آخر تمثل نفس السلعة جزء من احتياجاتها". (فؤاد، 1993، صفحة 235). أما حسب الموسوعة الاقتصادية فمفهوم التصدير هو "تلك العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود، ويمكن أن تكون بكثرة أو بقلة". وفي السياق ذاته يمكن تقديم مفهوم للتصدير على المستويات التالية:

1_ على مستوى المؤسسة: " هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية ".

2_ على المستوى الوطني: "هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته الدول التي تعاني من نقص في الإنتاج، وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية".

3_ على المستوى الدولي: "التصدير هو وسيلة من وسائل تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأي دولة، يستعمل لمواجهة المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية والتحكم في تقنياته يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما".

من خلال جملة هذه التعريفات يتضح أن التصدير تعبير عام فهو لا يقتصر على بيع السلع والمنتجات ذات المنتج المحلي سواء كانت مواد أولية أو سلع وسيطة أو نهائية أو خدمات إلى دول العالم؛ ولا يقتصر على تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة أو الدولة إلى الأعوان الخارجية أو إلى الدول التي تعاني نقصاً في الإنتاج، وإنما يمتد ويتناول تصدير رؤوس الأموال، هذا التصدير يتمثل في انتقال رؤوس الأموال العائدة إلى الاحتكارات المالية العالمية من بلد لآخر، قصد زيادة أرباح هذه الاحتكارات وتعزيز مراكزها الاقتصادية، والسياسية في الأسواق وتوسيع مجالات الاستثمار الرأسمالي، ويتم بعدة طرق منها إصدار أو شراء أوراق تجارية أو التزامات أو أسهم أجنبية، منح قروض لتمويل مؤسسات تابعة في الخارج؛ ليتعدى ذلك إلى تصدير العمالة وما يحملونه من ثروات فكرية ومادية، ولعل أفضل تعريف لمعنى التصدير هو ذلك الذي قدمه الدكتور فريد النجار: "التصدير يعني قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية، ومعلوماتية ومالية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص لعمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها". (النجار، 2002، صفحة 15)

ثانياً: أهمية التصدير

تؤدي الصادرات دوراً رئيساً في عملية النمو من خلال تحفيز الطلب وتشجيع الادخار وتراكم رأس المال، كما أن إستراتيجية قيادة الصادرات تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتخلق فرص العمل وتحسن توزيع

الدخل، بالإضافة إلى ترافق النمو الأعلى للصادرات نموا أعلى للدخل.(الصادق، 2010، الصفحات 22-21) وتبرز بذلك أهمية التصدير من كونه يؤدي أدواراً متعددة في مجال النمو والتنمية من خلال الآتي:

1- خلق فرص عمل جديدة: للتصدير أهمية كبرى في اقتصاديات مختلف الدول ووسيلة فعالة في خلق فرص العمل؛ والنظريات الاقتصادية في عمومها تقترح بأن الصادرات تستخدم وبشدة عوامل الإنتاج بوفرة كبيرة وفي الاقتصاد الوافر بالقوة العاملة.

2- إصلاح العجز في ميزان المدفوعات: حيث تؤدي الصادرات دوراً مباشراً في معالجة الخلل في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات بوصفها أحد الموارد الرئيسة للنقد الأجنبي، مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف. (الفتاح، 2003، صفحة 23)

3- جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي: يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير؛ حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير؛ فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة، بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية؛ حيث يسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج.

4- تحقيق معدلات نمو مطردة: إن الاهتمام بالصادرات ينبع من وجود تحد رئيسي يواجه الاقتصاد المحلي، وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادية مطردة قادرة على خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة وتوفير مصادر للعملات الأجنبية، وعلى الرغم من أن هناك أساليب عديدة لتنويع مصادر العملات الأجنبية إلاَّ أنه لا يوجد سوى مصدر واحد وهو التصدير؛ قادر على خلق فرص العمل بالكم والاستمرارية المطلوبة لتحقيق معدلات نمو متواصلة ومرتفعة. (الفتاح ع.، 1997، صفحة 56)

المطلب الثاني: طرق التصدير

يعد التصدير من بين أبسط أشكال الدخول للأسواق الخارجية، لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر بالمقارنة من الأشكال الأخرى، كالاستثمار الأجنبي المباشر والتحالفات الإستراتيجية... وعلى العموم قد يكون التصدير نشاطاً سلبياً أو قد يكون نشاطاً إيجابياً، فالنشاط السلبي للتصدير يعني أن المؤسسة قد تبيع للخارج دون تخطيط مسبق، أو إنما تنظر إلى الأسواق الخارجية كوسيلة للتخلص من فائض المنتجات؛ أما النشاط الايجابي يعني أن المؤسسة تقرر الالتزام بالبحث عن فرص تسويقية في الخارج، ويوجد في التصدير أسلوب التصدير المباشر والتصدير الغير مباشر.

أولاً: التصدير المباشرDIRECT EXPORT:

يتطلب التصدير المباشر وجود صلة مباشرة بين المؤسسة المنتجة والمصدرة في الوقت نفسه(الطرف البائع) والمؤسسة المستفيدة (الطرف المشتري) خارج البلد الأصلي للمؤسسة المصدرة دون الاستعانة بخدمات الوسطاء. (ياسين، 2002، صفحة 38)، كما يفيد التصدير المباشر في تعميق عرفة وخبرة المؤسسة بالأسواق الدولية، ويتم بإحدى السبل التالية:

- ✓ إنشاء قسم التصدير للأسواق الخارجية: وهذا يتطلب من المؤسسة إنشاء قسم التصدير ليقوم بكافة مهام التصدير.
- ✓ إنشاء فروع في الأسواق الخارجية: حيث تقوم المؤسسة بإنشاء فروع في السوق الأجنبي يتولى مهام التصدير والتوزيع في ذلك السوق، وهذا ما يسمح للمؤسسة بتحقيق رقابة على نشاطاتها في السوق الخارجية.
- ✓ إرسال مندوبي بيع للخارج: حيث يتولون عملية البحث عن العملاء في الأسواق الأجنبية، وذلك للتفاوض معهم بشأن عقد صفقات البيع. (جاسم، 2006، صفحة 78)

ثانياً: التصدير غير المباشر INDIRECT EXPORT:

يعد التصدير غير المباشر الطريقة الأكثر شيوعاً في اقتحام الأسواق الخارجية، و يقصد به ذلك " النشاط الذي يترتب على قيام مؤسسة ما ببيع منتجاتها إلى مستفيد محلي يتولى عملية تصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج سواء كان المنتج بشكله الأصلي أو بشكله المعدل". (ياسين، 2002، الصفحات 39-38)

يطبق هذا النوع من التصدير عادة المؤسسات حديثة العهد بالتصدير إلى الأسواق الخارجية، و ذلك لأنها تتضمن أقل استثمارا و أقل مخاطرة، و هذا النوع لا يكلف المؤسسة أي تعيين لأيدي عاملة في لخارج، فالوسط التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الأجنبي و طريقة التعامل في الأسواق الأجنبية المستهدفة خارجا. (جاسم، 2006، صفحة 77)

المطلب الثالث: أنواع ومؤشرات الصادرات

أولاً: أنواع الصادرات

يمكن تقسيم الصادرات إلى عدة أنواع رئيسية وهي صادرات منظورة وصادرات غير منظورة. وذلك على أساس معيار كونها مرئية و غير مرئية عند خروجها من البلد المنتج، و صادرات مؤقتة و أخرى نهائية وعلى أساس بقائها بصفة مؤقتة خارج البلد المنتج لها أو بصفة دائمة (الوليد، 2008-2007، صفحة 13)؛ و يمكن شرحها بإيجاز على النحو التالي :

1- الصادرات المنظورة: " والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية ، مثل: القمح، السيارات ...، وتنتقل من المقيمين في دولة ما إلى المقيمين في الخارج، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها". (بكري، صفحة 282)

2- الصادرات غير المنظورة:" وهي الخدمات التي يؤديها الأفراد ولمؤسسات للأجانب، ومن أمثلتها خدمات المطاعم والفنادق التي تقدم للسياح الأجانب، أو الخدمات في البنوك الوطنية لعملائها المقيمين في الخارج".(الوليد، 2008-2007، صفحة 14)

3- الصادرات المؤقتة: وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن، ثم يعاد استيرادها ومن جملتها:

- ✓ المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو المؤتمرات أو الصالونات الدولية
- ✓ مواد وأجهزة وآلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج
- ✓ إرسال الأجهزة أو آلات لإصلاحها في الخارج.

4- الصادرات النهائية:

وهي تلك السلع والخدمات يتم تصديرها بصفة نهائية، بحيث تتقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد. (بلقلة، 2009-2008، صفحة 89)

ثانياً: مؤشرات الصادرات

يتناول هذا العنصر أهم المؤشرات المتعلقة بالصادرات، باعتبارها أن القدرة التصديرية من أهم العوامل المحددة لقدرة الدولة على الاستيراد من جهة، وباعتبارها تعكس بشكل قوي طبيعة البنية الاقتصادية لدولة من جهة أخرى ومن بين هذه المؤشرات ما يلي: (العيسوي، 1989، صفحة 44)

1- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة:وذلك باعتبار أنه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من إنتاجها للتصدير كان ذلك دليلا على اعتماد كبير للدولة على الخارج، وعلى اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية؛ غير أنه يجب الاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج.(العصفور، 2003)

2- نسبة تغطية الصادرات للواردات: وهو مؤشر يعبر عن مدى إمكانية تغطية الواردات السلعية عن طريق إجمالي الصادرات السلعية والمتمثلة في" الصادرات خارج المحروقات زائد إعادة التصدير"، على اعتبار أن العبرة ليست بارتفاع نسبة الصادرات وحدها وإنما يجب أن يضاف إلى هذا وذلك عامل آخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات والواردات، أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة.

3- درجة التركيز السلعي للصادرات: ويقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو لمجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها، فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة؛ ارتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها مأمونة، تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة، وتزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة ومن ثم تزداد احتمالات تبعيتها للخارج، ومن المهم عند النظر في درجة التركيز السلعي للصادرات التمييز بين السلع الأولية والسلع الصناعية.

خلاصة الفصل الأول:

تناول هذا الفصل مفهوم التنمية الصناعية وأهمية المناطق الصناعية بوصفها ذلك الحيز الجغرافي الذي يضم وحدات صناعية قائمة على أساس الترابط الإنتاجي فيما بينها، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم التنمية المستدامة، فضلاً عن كونهاً من أهم وسائل تنمية الصادرات وتنويعها، من خلال قطاع الصادرات الذي يؤدي دوراً كبيراً في تحسين المستوى المعيشي وزيادة في الإنتاج وتوفير فرص عمل.

الفصل الثاني:

الأهمية النسبية للمناطق الصناعية في تشجيع صادرات الجزائر

تتجلى أهمية المناطق الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، من خلال تشجيع الصادرات، وعليه سيتم إبراز دور المناطق الصناعية في تشجيع الصادرات بالجزائر من خلال إبراز خصوصية هذه المناطق بالجزائر، استعراض بعض المؤشرات المرتبطة بالأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الصادرات بشكل عام والصادرات خارج قطاع النفط.

المبحث الأول: خصوصية المناطق الصناعية في الجزائر

إن المدن والمناطق الصناعية تعود بفوائد كثيرة للقطاع الصناعي، فهي البيئة المناسبة لازدهار وتطور مختلف الصناعات في البلد المقامة فيه، كتوفير فرص عمل وجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق المفتوحة، ومنه دعم تطور الصادرات، وسنستعرض التجربة الجزائرية من خلال النشأة واستعراض بعض نماذج المناطق الصناعية من الشرق الجزائري.

المطلب الأول: التجربة الجزائرية في إنشاء وتأهيل المناطق الصناعية

أولاً: ظهور المناطق الصناعية في الجزائر: أولاً يجب الإشارة إلى أن الاقتصاد الوطني في عهد الاستعمار انقسم إلى اقتصاديين متباينين شكلاً ومضموناً أحدهما عصري مرتبط بقطاع التصدير ومندمج تماماً في الاقتصاد الفرنسي، والثاني متخلف لم يكن يتمتع بدرجة استعداد كافية لتفاعله مع الاقتصاد الأول وأدى ذلك إلى إصابة الاقتصاد بتشوهات واختلالات عديدة وانعكست في اختلال الهيكل الإنتاجي وضعف نصيب الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام وكذا اختلال العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية (خديجة، 2005، صفحة 88)، وبقي تأثير ذلك في الاقتصاد الجزائري لحد الساعة.

ترجع البدايات الأولى لتخصيص أراضي خاصة بالمستثمرين إلى سنوات السبعينات تحت إشراف هيئات تم إنشائها خصيصاً لذلك؛ حيث أدركت الدولة الجزائرية أهمية المناطق الصناعية في مجال جذب الأنشطة الصناعية، مما دفعها إلى دعم إنشاء وتحديث المناطق الصناعية منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، ففي سنة 1973 تم إصدار القانون رقم 73-45 المؤرخ في 28 فيفري 1973 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84-45 في 03 مارس 1984. (بوجدرة، 2009، صفحة 12) ثم بعد ذلك تطورت المناطق الصناعية سواء من حيث الكم أو حجم النشاط.

ثانياً: وضعية المناطق الصناعية في الجزائر بداية الألفية: بلغت المناطق الصناعية مع بداية الألفية 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية بأدرار، واد سلي بالشلف، عين مليلة، أريس وجرمة بباتنة، أقبو ببجاية، سيدي خالد بالبويرة، واد السمار بالحراش في الجزائر العاصمة، المنطقة الصناعية برج بوعريريج...الخ. (براهيمي،، صفحة 5)، إلا أن هذه المناطق شهدت ركودا خلال هذه الفترة مما أثر سلبا على الأداء الاقتصادي، وعليه اتخذت السلطات جملة من الإجراءات للإعادة تنشيطها، حيث تم في إطار تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط تخصيص ما يقارب 2,7 مليار دينار مع نهاية سنة 2004 لتهيئة 70 منطقة صناعية على مستوى 17 ولاية تتنوع على الجهات الأربع للوطن، كما تم تخصيص حوالي 5 مليار دينار في إطار برنامج الهضاب العليا من أجل توفير العوامل الأساسية الجاذبة للاستثمار، ويخص هذا البرنامج كل من ولاية تبسة وباتنة والأغواط والجلفة وسعيدة وتيارت والمسيلة، ولتدعيم الاستثمار في ولايات الجنوب خصص ما يقارب 200 مليون دينار لتهيئة المناطق الصناعية لكل من ولاية بشار وأدرار وغرداية ومناطق النشاط لكل من ولاية تندوف وبسكرة وإليزي وورقلة وتمنراست والأغواط، كما تقرر تغيير الإطار القانوني لمؤسسات تسيير المناطق الصناعية وإعطائها صفة شركات ذات أسهم تسير ميزانيتها الخاصة، على أن يتم الفتح التدريجي لرأسمال هذه الشركات لصالح المتعاملين المتواجدين بهذه المناطق، وتلزم هذه الشركات بوضع بنك معلومات تضم كل المعطيات المتعلقة بالأراضي الصناعية لصالح المتعاملين الاقتصاديين من خلال إنشاء موقع الكتروني لهذا الغرض. (صهيب خ.، 2012، صفحة 138).

ثالثاً: مشروع إنجاز 42 منطقة صناعية جديدة: أطلقت الحكومة مشروعاً جديداً لتأهيل جميع المناطق الصناعية وطنياً، مع اتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية الرامية لتفعيل مشروع إنجاز 42 منطقة صناعية جديدة عبر 34 ولاية عبر 34 ولاية، تتربع على مساحة 9572 هكتار بميزانية تقدر ب 88 مليار دينار، ويمتد في أجال إنجازها إلى سنة 2017، وذلك في خطوة لضمان إعادة انتشار المشاريع الاستثمارية وضمان نجاعتها بما يمكنها لأن تكون بدائل جديدة لاستحداث مناصب شغل بالولايات خاصة المناطق المعزولة، وعليه يمكن إعطاء نظرة عن برنامج إنجاز 42 منطقة صناعية جديدة الذي تم اعتماده شهر أبريل سنة 2012. (نادية، 2013، صفحة 6) من حيث التكوين والأهداف والمحتوى.

1- تكوين البرنامج: لقد أوكل مشروع إنشاء 42 منطقة صناعية للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بالشراكة مع مصالح وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وقد قامت الوكالة في أوائل سنة2011 بإحصاء المواقع المحتمل إدراجها لإقامة الحظائر الصناعية.

2- أهداف البرنامج: يعمل البرنامج على أن يكون الاستثمار رافداً قوياً في مجال التنمية الاقتصادية من خلال: إتاحة فرص جديدة للأعمال؛ إقامة مؤسسات جديدة؛ استقطاب رؤوس الأموال؛ تشجيع الاستثمار الأجنبي؛ امتصاص اليد العاملة خاصة المؤهلة؛ دعم الاستثمار الأمثل؛ استحداث وفرة عقارية ذات جودة؛ الحد من مشكل الحصول على العقار الصناعي؛ وتثمين الهياكل القاعدية المنجزة عن إنعاش الاستثمار المنتج.

3- محتوى البرنامج: يغطي البرنامج جل الفضاء الجغرافي للوطن و8 فضاء البرمجة الإقليمية؛ حيث استفاد فضاء البرمجة الإقليمية شمال وسط، شمال شرق، وشمال غرب من 27 منطقة صناعية، وتقدر حصة فضاء البرمجة الإقليمية هضاب عليا وسط، غرب وشرق ب 10 مناطق صناعية، بينما استفاد فضاء البرمجة الإقليمية جنوب غرب وجنوب شرق من 5 مناطق صناعية (نادية، 2013، صفحة 7)،ويوضح الجدول الآتي توزيع 42 منطقة صناعية جديدة كما يلي:

الجدول رقم (1): توزيع 42 منطقة صناعية جديدة

الرقم	الولاية	المساحة(هكتار)	الرقم	الولاية	المساحة(هكتار)
1	الطارف	70	22	الشلف	110
2	قالمة	140	23	الشلف	200
3	عنابة	340	24	تيارت	327
4	قسنطينة	300	25	غليزان	350
5	سكيكدة	150	26	مستغانم	224
6	سكيكدة	80	27	معسكر	98
7	جيجل	523	28	وهران	250

8	قسنطينة	543	29	سيدي بلعباس	100
9	ميلة	247	30	سعيدة	100
10	باتنة	129	31	عين تموشنت	205
11	سطيف	700	32	سيدي بلعباس	100
12	برج بوعريريج	134	33	تلمسان	103
13	برج بوعريريج	360	34	النعامة	150
14	بجاية	206	35	تيارت	318
15	بجاية	175	36	الجلفة	400
16	تيزي وزو	372	37	المسيلة	77
17	تيزي وزو	116	38	بسكرة	200
18	بومرداس	136	39	غرداية	100
19	البويرة	193	40	ورقلة	500
20	المدية	200	41	بشار	187
21	عين الدفلى	57	42	أدرار	214

المصدر: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، عن الموقع WWW.aniref.dz 24/04/2023. 15:42

من خلال الجدول السابق نرى أن الجزائر تسعى إلى وضع معالم تنمية شاملة ومتكاملة من خلال تفعيل كل القطاعات الاقتصادية في مقدمتها القطاع الصناعي الذي يعد الحجر الأساسي لتعظيم القدرات التصديرية، وهذا لا يتحقق إلا بتطوير المناطق الصناعية وفق إستراتيجية صناعية فعالة.

المطلب الثاني: استعراض واقع المناطق الصناعية لبعض الولايات في الجزائر

أولاً: المنطقة الصناعية برج بوعريريج:

1- الإمكانيات الصناعية لولاية برج بوعريريج: تتمركز الصناعة بولاية برج بوعريريج في 12 مقر نشاط صناعي، وتعد المنطقة الصناعية لمقر الولاية أهم قطب صناعي بالولاية، أين يلاحظ وجود مصانع ذات بعد قاري وجهوي، وكذا وحدات صناعية صغيرة، (أنظر الملحق رقم 1).تم تهيئة وإنشاء المنطقة الصناعية ببرج بوعريريج في 27 جانفي 1979 في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي، وتقدر المساحة الكلية لها بحوالي 180 هكتار، وكانت مقسمة إلى 20 قطعة عند إنشائها، ومع تزايد الطلب على العقار الصناعي من طرف المتعاملين الاقتصاديين الخواص فقد عرفت المنطقة الصناعية تضاعف عدد العقارات ليصل إلى 161 قطعة متنازل عنها، والشكل الآتي يمثل يوضح تمركز الصناعة في ولاية برج بوعريريج.

الشكل رقم (01): خريطة تمركز النشاط الصناعي ببرج بوعريريج

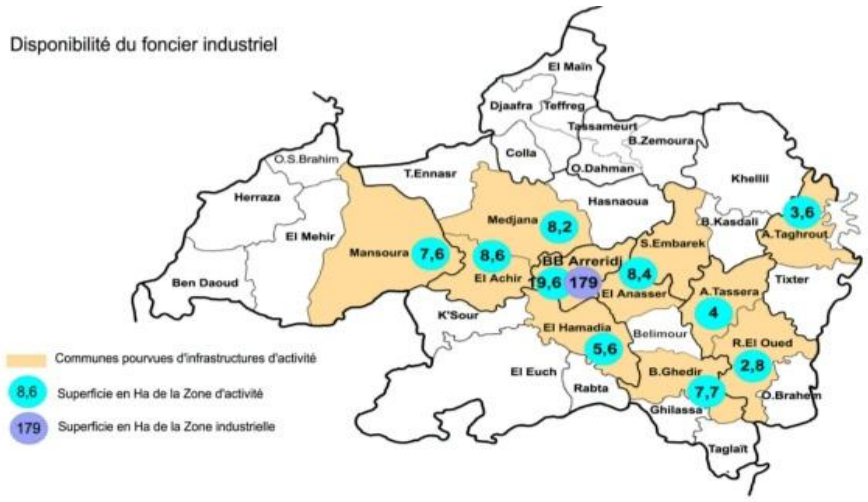

المصدر: (براهيمي،) عن مصالح مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية برج بوعريريج

2- أهمية المناطق الصناعية بولاية برج بوعريريج: تحصي ولاية برج بوعريريج أزيد من 8255 مؤسسة اقتصادية، من بينها 90 مؤسسة في مجال الفلاحة، 1543 في مجال الصناعة، 4250 مؤسسة في قطاع الخدمات و2378 مؤسسة في قطاع البناء. (الكريم، 2022)، ساهمت في خفض نسبة البطالة بالولاية بشكل كبير من خلال استيعاب عدد كبير من اليد العاملة، إذ قدرت نسبة البطالة في سنة 2005 ب 19,79 بالمائة وفي سنة 2007 قدرت ب 12,36 بالمائة (صهيب خ.، 2012، صفحة 151)، وفي سنة 2022 انخفضت نسبة البطالة لتقدر ب 7.5 بالمائة، وهذا هو الهدف الرئيسي من عمليات التنمية خاصة المحلية منها، إذ أن توفير مناصب الشغل يؤدي إلى حصول الأفراد على مداخيل تؤدي إلى تحسين مستوى معيشتهم (حسب مديرية التشغيل بالولاية).

ثانياً: المنطقة الصناعية بولاية عنابة:

سيتم فيما يلي عرض الإمكانيات الصناعية ووضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاط بولاية عنابة.

1- الإمكانيات الصناعية لولاية عنابة: تتوفر ولاية عنابة على قاعدة غنية ومتنوعة، حيث تضم أكبر مركز صناعي للإنتاج الحديد والصلب يمتد على مساحة 800 هكتار، ينتج حوالي مليوني طن سنوياً من الحديد والفولاذ، ويشتغل فيه 15 ألف عامل، كما توجد بها مصانع مهمة أخرى كمصنع الأسمدة الفوسفاتية، ومعمل الزئبق، والعديد من مصانع المواد الغذائية وتجهيز الورق والبلاستيك والزجاج، تتنوع الوحدات الصناعية النشطة على مستوى الولاية بين القطاعين العام والخاص.

- القطاع العام: تنشط معظم الوحدات الصناعية التابعة للقطاع العام في ثلاثة أنشطة رئيسية تتمثل في الصلب والمعادن، الكيمياء، الصناعة الغذائية.

- القطاع الخاص: تتركز هذه الوحدات في الأنشطة التالية: الصناعات الغذائية، الكيمياء وتحويل البلاستيك، الأجهزة الطبية والصناعية، صناعة الورق. (عنابة)

تتوزع الصناعات حسب بلديات الولاية وطبيعة النشاط الصناعي، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): توزيع الصناعة في ولاية عنابة حسب البلديات وطبيعة النشاط الصناعي

البلدية	طبيعة النشاط الصناعي
عنابة	الصناعة الغذائية، الميكانيك، الإلكترونيك الكهربائية، مواد البناء، كيمياء وصيدلة، الخشب والورق، البناء والأشغال العمومية، الصناعة الغذائية.
الحجار	الصلب والمعادن، الميكانيك، الإلكترونيك الكهربائية، مواد البناء، كيمياء وصيدلة، الخشب والورق، البناء والأشغال العمومية، الصناعة الغذائية.
سيدي عمار	الميكانيك، الإلكترونيك الكهربائية، مواد البناء، كيمياء وصيدلة، الخشب والورق، البناء والأشغال العمومية، صناعة الجلد، الصناعة الغذائية والمشروبات الغازية.
البوني	الصناعة الغذائية والمشروبات الغازية، تحويل الورق، الميكانيك والمعادن واللحام، تحويل البلاستيك، مواد البناء، الزجاج.
برحال	الصلب والمعادن، الميكانيك، مواد البناء، كيمياء وصيدلة، الصناعة الغذائية والمشروبات الغازية.
عين الباردة	مواد البناء، المعادن، الميكانيك، الأغذية الحيوانية، الصفائح المعدنية واللحام.

المصدر: وثائق داخلية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار لولاية عنابة.

2- وضعية المناطق الصناعية بولاية عنابة: قامت السلطات المحلية لولاية عنابة بعدة مبادرات من أجل توفير العقار الصناعي، حيث تم تخصيص 349,7 هكتار للمناطق الصناعية موزعة على 6 بلديات قصد تشجيع انتشار الاستثمار في كل البلديات وعدم بقائها متمركزة في البلديات الكبيرة، كما تم تخصيص78 هكتار لمناطق النشاط التجاري موزعة على 4 بلديات، ورغم ذلك يبقي الطلب على العقار الصناعي قوياً مقارنة مع العرض. (نادية، 2013) يوضح الدول الآتي توزيع المناطق الصناعية في ولاية عنابة.

الجدول رقم (03):توزيع المناطق الصناعية في ولاية عنابة

المنطقة	تاريخ الإنشاء	المساحة (هكتار)	قطع منشأة
جسر بن بوشي بلدية الحجار	1985	101	57
مبعوجة بلدية سيدي عمار	1975/10/22	57	51
برحال	1990/6/9	113	81
بوخضرة بلدية البوني	1990/6/9	40	62
عين الباردة	1990/3/3	9,5	171
سيدي سالم بلدية البوني	1990/3/3	9,7	81
واد العنب	1990/3/3	08	44
براجي رجم بلدية سيدي عمار	2001/3/27	10	01
الحجار	1990/3/3	1,5	27

المصدر: معطيات اللجنة الوطنية لتحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار لولاية عنابة.

أما استغلال هذه المناطق في النشاط الصناعي فيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): وضعية المناطق الصناعية في ولاية عنابة 2019

المنطقة	قطع منشأة	قطع ممنوحة	قطع نشطة	قطع مبنية غير مستغلة	قطع شاغرة
جسر بن بوشي	57	57	43	12	02
مبعوجة	51	51	38	10	03
برحال	81	81	58	04	19
بوخضرة	62	62	58	04	00
عين الباردة	171	171	53	59	59
سيدي سالم	81	81	58	20	03
الحجار	27	27	14	10	03
واد العنب	44	44	01	08	35
براجي رجم	01	01	01	00	00
المجموع	575	575	324	127	124

المصدر: معطيات اللجنة الوطنية لتحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار لولاية عنابة.

يتضح من الجدول أن جميع القطع المنشأة والمخصصة للاستثمار قد تم توزيعها على المستثمرين بنسبة 100 بالمائة، ولكن هذه القطع لم يتم استغلالها بشكل كامل، حيث بلغت نسبة القطع المبنية الغير مستغلة 22,09 بالمائة من مجموع القطع الموزعة، أما بالنسبة للقطع الشاغرة فقدرت ب 21,57 بالمائة، ويدل ذلك على غياب المتابعة والمراقبة القانونية من طرف الجهات المعنية، مما يسمح للمستثمرين فرصة التلاعب بالعقار الصناعي حيث حولوا الأراضي المتحصل عليها إلى نشاطات أخرى غير تلك المصرح بها.

ثالثاً: المنطقة الصناعية بمدينة خنشلة:

1- النشأة والتطور: أنشأت المنطقة الصناعية بمدينة خنشلة بعد قرار الولاة الصادر في 1975/08/13 من أجل المنفعة العمومية، وقد هذه المنطقة بعدة مراحل، وهي:

-المرحلة الأولى (1974-1981): إن ميلاد الصناعة بمدينة خنشلة يعود إلى سنوات السبعينات وذلك بإنشاء مصنع الخشب، مؤسسة الجزائرية للمياه، ثم إنشاء مصنع القماش في سنة 1981.

- المرحلة الثانية (1981-1992): في هذه المرحلة ظهرت مؤسسة "دار الهدى للنشر والطبع والتوزيع" وهذا في سنة 1989، وفي سنة 1992 تم إنشاء مؤسسة القمح بالإضافة للمذبح البلدي.

- المرحلة الثالثة (1992-2002): في هذه المرحلة، وفي سنة 1998 تحديداً، ظهرت مؤسسة "كشرود للأشغال العمومية والري والبناء"، كما تم إنشاء مؤسسة "مسابك الاوراس" التي تعمل على إنتاج الألمنيوم سنة 1999 وفي السنة نفسها أنشئت مؤسسة "السنابل الثلاثة السامية" للإنتاج القمح اللين.

- المرحلة الرابعة (2002-2015):تتميز بظهور" مؤسسة المواد الغذائية" سنة 2006" ومؤسسة المياه المعدنية" سنة 2012 في المنطقة الصناعية قد حافظت على شكلها وإطارها الفيزيائي وكذلك على المساحة نفسها منذ نشأتها، ولكنها لم تعرف أي عملية تهيئة في السنوات الماضية، وبالنظر للحالة التي آلت إليها المنطقة الصناعية، كان من الضروري تدخل المصالح المعنية وذلك من خلال القرارات التي أصدرها سنة 2014-2015 بهدف تهيئة المنطقة الصناعية محاولة بذلك إحياءها من خلال تهيئة الطرق الرئيسية والثانوية والإنارة العمومية وشبكة الصرف الصحي وشبكة المياه الصالحة للشرب...الخ. (بثينة، 2021، صفحة 48)

2- التعريف بالمنطقة:

تم إنشاء المنطقة سنة 1975 تتربع على مساحة إجمالية قدرها 114 هكتار يوجد في هذه المنطقة حوالي 15 مصنع قائما، وتقع بالجهة الشمالية الغربية لمقر البلدية، وهي عبارة عن أراض معمرة جزئيا، تحدها من من الغرب حي سكني (موسى رداح)، من الجنوب الطريق الوطني رقم 88، 19 posالشمال أراض شاغرة من الشرق الطريق الولائي رقم 04.

3- الطبيعة العقارية للمنطقة:

حسب مديرية مسح الأراضي فيما يخص الملكية العقارية للأراضي القطاع الأراضي في مجملها ملك للدولة أي أن أغلبية المصانع ملك للدولة مع بعض المصانع التي تعود للخواص (ملكية المصانع)، (بثينة، 2021، صفحة 50) والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (05): الطبيعة العقارية للمنطقة الصناعية

طبيعة الملكية	المساحة (متر مربع)	النسبة بالمائة
ملك الدولة	53,2639	71,5
ملك الخواص	21,2361	28,5
المجموع	74,5000	100

المصدر: مديرية مسح الأراضي سنة 2019

4- أنواع الصناعات بمنطقة خنشلة: بالنسبة لوضع المصانع داخل المنطقة الصناعية، هناك مصانع نشطة وأخرى غير نشطة وذلك بسبب عدم وضع خطط استثمارية للقطاع الصناعي في الآونة الأخيرة(أنظر الملحق رقم 2).فالمنطقة الصناعية تحتوي على العديد من المصانع المختلفة من حيث التصنيع والمساحات ومنها التي هي ملك الدولة وللخواص، ولكن نلاحظ أيضا أن أغلبية المصانع لا تعمل أي أنها شاغرة.

على الرغم من أن المنطقة الصناعية تحتوي على العديد من المقومات التي تسمح لها بالعمل بشكل عادي من بينها الموقع الاستراتيجي للمنطقة، وأيضا تتوفر المدينة على العديد من المؤهلات والمقومات والموارد الهامة التي يمكن استغلالها في تفعيل دور المنطقة الصناعية في المدينة إلا أنها غير مستغلة.

المبحث الثاني: الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في التجارة الخارجية

إن التغيرات التي عرفها القطاع الصناعي لها دور هام في التأثير على صادرات الجزائر بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص، ومن أجل معرفة أهم الانعكاسات التي شكلتها هذه التغيرات على الميزان التجاري، سيتم أولاً بمعرفة تأثيرها على كل من الصادرات والواردات، وبعد ذلك التعرف على تأثيرها على رصيد الميزان التجاري

المطلب الأول: مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات والواردات

أولاً: مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات لا يزال القطاع الصناعي في الجزائر ضعيف جداً ولا يساهم بشكل كبير في الصادرات، بسبب الدور المسيطر لقطاع المحروقات، حيث تشكل المحروقات أكثر من 97 بالمائة من إجمالي الصادرات الجزائرية وسنوضح ذلك أكثر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06):نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات(2010-2021)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الصادرات	57.09	72.88	71.73	64.71	59.99	34.56	29.30	34.56	41.11
الصادرات الصناعية	0.79	1.495	1.464	1.559	2.140	1.776	1.328	1.501	1.758
نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات	1.38	2.05	2.04	2.40	3.56	5.13	4.53	4.344	4.27

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات التقرير العربي الموحد.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات عرفت تذبذباً. من سنة 2011 التي شهدت نسب متزايدة في الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات حيث قدرت ب 2.05 بالمائة إلى غاية سنة 2018 بنسبة 4.27 بالمائة، وذلك بفضل مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات، إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات خلال السنوات الأخيرة من أجل تطوير هذا القطاع حسب ما يبينه الشكل رقم2.

الشكل(02): نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات (2000-2018)

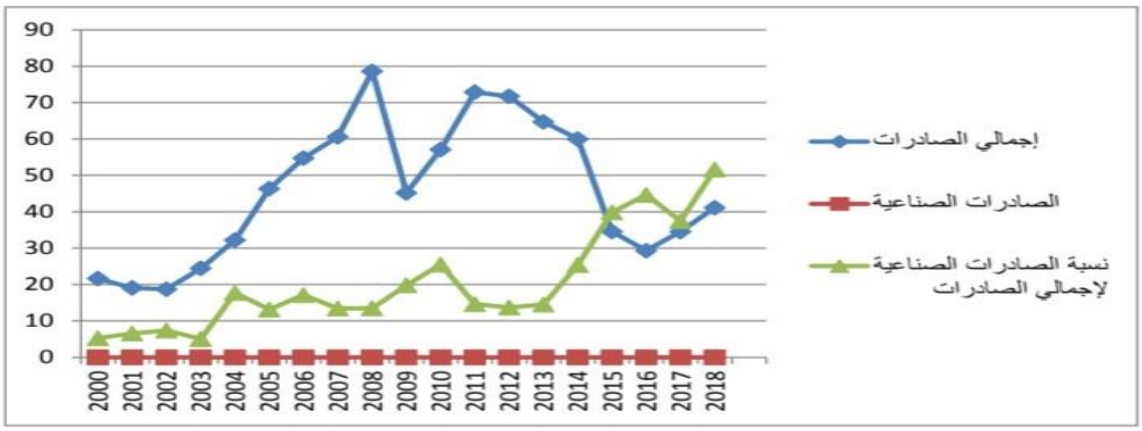

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على معطيات الجدول 06.

ثانياً: مساهمة القطاع الصناعي في الواردات

تعد الواردات وسيلة لتغطية العجز في تلبية الطلب المحلي سواء كان عاماً أو خاصاً، قد تكون هذه الواردات ذات طبيعة استهلاكية أو استثمارية، وفي كل الأحوال تمثل الواردات الجانب السالب في ميزان المدفوعات، تتأثر هذه بعوامل كثيرة ناجحة عن تطور حجم الطلب المحلي، والسياسة المتبعة من طرف الدولة وسنحاول من خلال الجدول أسفله إبراز نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الواردات(الجدول رقم 7).

الجدول(07): نسبة الواردات الصناعية لإجمالي الواردات خلال الفترة (2010-2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الواردات	38.88	46.92	51.56	54.98	59.67	52.64	49.43	48.98	48.57
الواردات الصناعية	37.86	44.15	45.18	49.11	55.13	48.91	46.71	45.62	45.78
نسبة الواردات الصناعية لإجمالي الواردات	97.37	94.09	87.62	89.32	92.39	92.91	94.49	93.14	94.25

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات التقرير العربي الموحد.

من خلال نلاحظ أن نسبة الواردات الصناعية لإجمالي الواردات تميزت بالارتفاع المستمر من سنة لأخرى، وذلك بسبب الارتفاع والتطور في حجم الواردات مرتبط بالتزايد المستمر في أسعار النفط والسياسة التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال هذه الفترة والمتمثلة في البرامج التنموية التي اعتمدت فيها على حجم الواردات.

الشكل(03): نسبة الواردات الصناعية لإجمالي الواردات خلال الفترة (2010-2019)

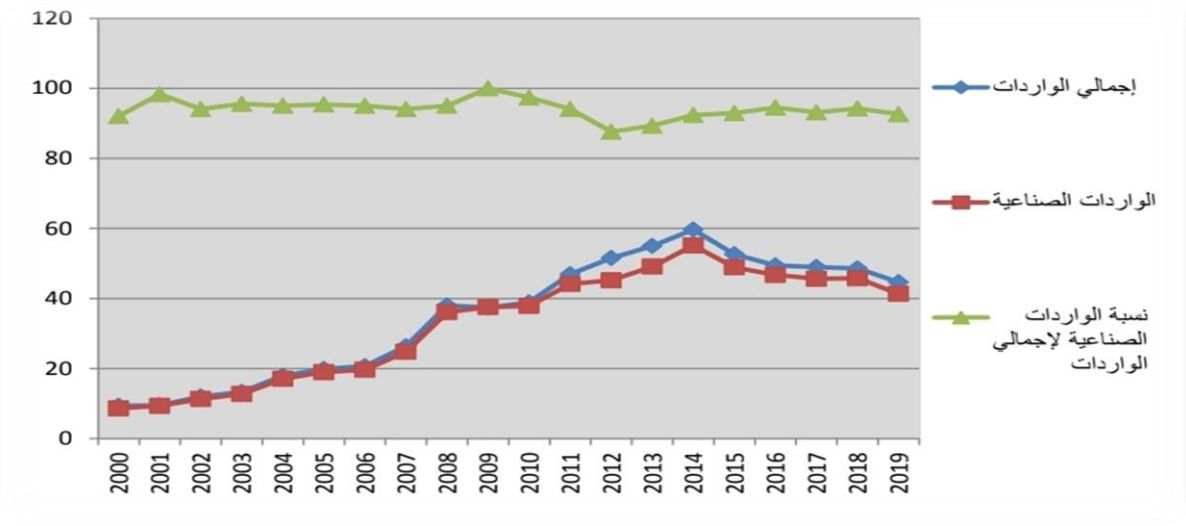

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول07.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في الميزان التجاري وأثره على الناتج المحلي الإجمالي

أولاً: مساهمة القطاع الصناعي في الميزان التجاري يعد التغير في رصيد الميزان التجاري محصل التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات وسنوضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول(08): تطور الميزان التجاري الصناعي خلال الفترة (2010-2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات الصناعية	0.790	1.495	1.464	1.559	2.14	1.7	1.32	1.5	1.75
الواردات الصناعية	37.86	44.15	45.18	49.11	55.13	48.91	46.71	45.62	45.78
الميزان التجاري الصناعي	-37.07	-42.655	-43.716	-47.551	-52.99	-47.13	-45.38	-44.11	-44.02

المصدر: (صباغ، 2019)

من خلال الجدول نلاحظ والشكل رقم 6 وجود عجز في الميزان التجاري الصناعي، وذلك راجع لارتفاع قيمة الواردات الصناعية وانخفاض قيمة الصادرات الصناعية وضعف معدلات مجهود التصدير، تبين بوضوح الوضعية التي يعاني منها القطاع الصناعي ومؤسساته في الجزائر بسبب ما مر عليه القطاع من أزمات مالية وصدمات بترولية أثرت عليه بالسلب وافتقاره إلى القدرات التنافسية لمواجهة المنتجات الصناعية الأجنبية في السوق الداخلي واختراق الأسواق الخارجية، ويرجع هذا الضعف في تنافسية القطاع إلى جملة من العوامل:

- انخفاض الجودة وارتفاع التكلفة.

- ضعف إنتاجية العمل وانخفاض قيمة العملة المحلية.

- ارتفاع الرسوم الجمركية على الواردات من المواد الأولية المدخلات.

الشكل(04): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2018)

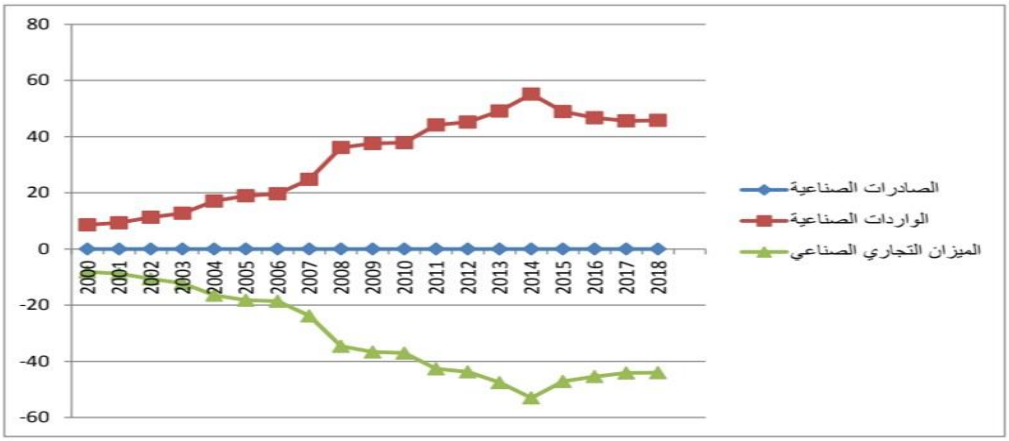

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على معطيات الجدول08.

ثانياً: أثر الناتج الصناعي على الناتج المحلي الإجمالي

تعد الصناعة من أعمدة الاقتصاد للعديد من الدول، والمحرك الحقيقي للفعاليات الاقتصادية والتبادلية بين الدول، ومؤشر حقيقي لقياس مدى تقدم الدول، وذلك من خلال ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي والتصدير، الدول النامية لا تزال تعتمد على المواد الأولية كمساهمة أساسي في الناتج المحلي والتصدير، والجزائر واحدة من الدول النامية التي تقوم صادرات على المواد الأولية بشكل أساسي، على الرغم من الجهود المبذولة في القطاع الصناعي لتحسين وضعيته، إلا أنه بقي يعاني من التأرجح في النمو وضعف

الإنتاج الصناعي في تغطية الطلب المحلي من المواد الاستهلاكية، وزيادة فاتورة الاستيراد لتغطية الطلب الداخلي، والجدول الآتي يوضح نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (09): القيمة المضافة للناتج الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2010-2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي	161.59	197.45	207.8	208.73	220.09	181.71	160.04	167.51	178.34
القيمة المضافة	64.18	79.6	79.2	74.3	63.9	44.1	32.9	40	46.8
ن م ق ص إ ن م	39.62	40.31	38.11	35.59	29.03	24.26	20.55	23.87	26.24

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على إحصائيات التقرير العربي الموحد.

ن م ق ص إ ن: نسبة مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 09 والشكل البياني أدناه أن مساهمة الصناعة التحويلية والاستخراجية معاً في الناتج المحلي الإجمالي عرف تذبذبا في السنوات الأولى؛ حيث استمر الانخفاض التدريجي ابتداءً من سنة 2014 بنسبة 29.03 بالمائة بسبب الصدمة البترولية، مما نتج عنه عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط وبما أن حصة الجزائر من الصادرات النفطية محددة من طرف منظمة الأوبك، فإن أثر الأسعار سيظهر بقوة على حصيلة الصادرات مادامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض الأسعار، ليبقى هذا التدهور مستمرا إلى غاية 2019 بنسبة 23.95 بالمائة، مما يدل على ضعف مساهمة الصناعتين مقارنة بدول العالم ونقص نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خاصة الصناعة التحويلية التي تشكل مؤشر هام للوضعية الاقتصادية.

الشكل (05): القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2010-2018)

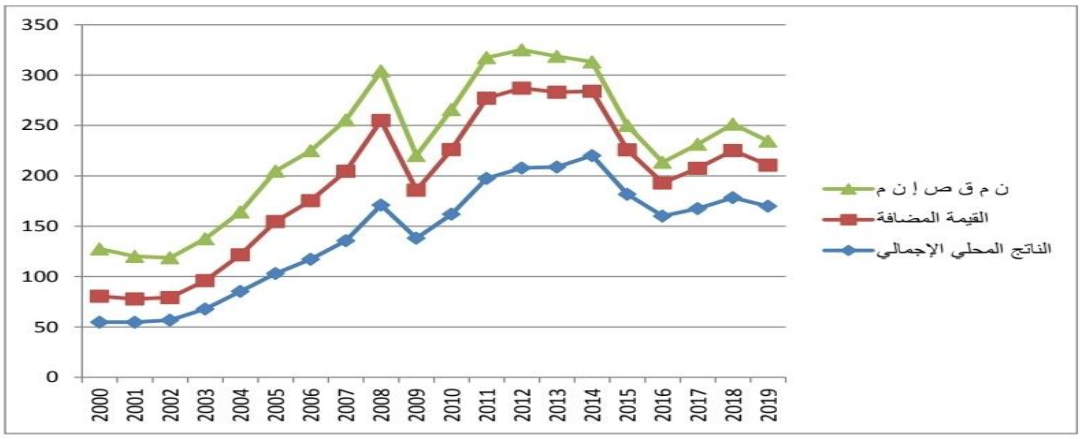

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم09.

وأكدت دراسة نشرها صندوق النقد العربي، أن النمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد على القطاع الصناعي، خاصة الصناعة الاستخراجية وبدرجة أقل من الصناعات التحويلية، مشيرة إلى أن هذه الأخيرة لا تساهم سوى ب 4.5 بالمائة من الناتج الداخلي الخام وهي بذلك من أدنى المستويات على المستوى العربي. (الموحد، 2020)

المطلب الثالث: هيكل التجارة خارج قطاع المحروقات

أولاً: هيكل التجارة خارج قطاع المحروقات: يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الإستراتيجية الهامة والمؤثرة في الاقتصاد الجزائري خاصة فيما يرتبط بالصادرات حيث شهدت نسبة الصادرات تطورات في الجزائر بشكل متذبذب ما أثر في التجارة الخارجية وميزان المدفوعات والميزان التجاري للدولة.

1 - تطور التجارة الخارجية خلال فترة 2010-2020

التجارة الخارجية هي عبارة عن منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم، كما تمثل مختلف عمليات التبادل الخارجي مع الخارج كتبادل رؤوس الأموال بهدف إشباع الحاجات؛ ويعد قطاع التجارة الخارجية للجزائر من أهم القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني. يوضح الجدول الآتي التجارة الخارجية خلال فترة بالمليار دولار الأمريكي.(رميسة، 2010-2020، صفحة 27).

الجدول رقم(10): التجارة الخارجية خلال فترة 2010-2020

الوحدة بالمليار دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات	40,47	47,24	50,37	55,28	58,58	51,50	47,08	46,05	46,19	41,93	34,39
الصادرات	57,05	73,48	71,86	64,97	62,88	37,78	30,02	35,19	41,16	35,82	23,80
الميزان التجاري	16,58	21,49	_ 9,94	_ 4,30	_ 13,17	_ 17,06	_ 17,06	_ 10,86	_ 5,02	_ 6,11	_ 10,60
معدل التغطية	141	156	143	118	107	73	64	76	89	85	69

المصدر: التقرير العربي الموحد لسنة 2021

تهتم التجارة الخارجية بالمعاملات الاقتصادية بين الصادرات والواردات ومدى تأثيرها على الميزان التجاري، وقد عرفت التجارة الخارجية تطوراً كبيراً سواء في جانب الصادرات أو الواردات. والشكل الآتي يوضح تطور التجارة الخارجية للجزائر بالمليار دولار.

الشكل رقم (06): تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال (2020/2010) بالمليار دولار الأمريكي

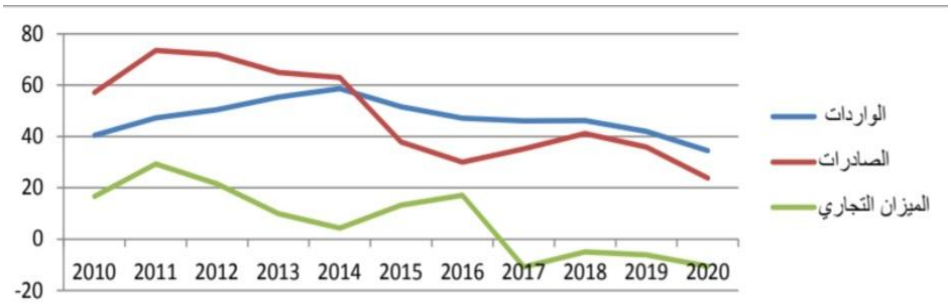

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (10)

نلاحظ من خلال المنحنى أن الصادرات في الجزائر تتوقف أساساً على قطاع المحروقات ، وبذلك فالتحسن في الميزان التجاري تتحكم فيه إلى حد بعيد أسعار المحروقات ومع الاستقرار النسبي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2011 بمتوسط سعري في حدود 112 دولار للبرميل ، فإن الميزان التجاري سجل فائضاً بـــ

29.24 مليار دولار، إذ بلغت الصادرات الإجمالية حوالي 73.48 مليار دولار بزيادة نسبتها حوالي 28 بالمائة مقارنة مع السنة 2010؛ منها حوالي 71.88 مليار دولار كصادرات المحروقات وبلغت الواردات الإجمالية حوالي 47.24 مليار دولار بزيادة نسبتها حوالي 16 بالمائة مقارنة بـــ 2010؛ كما ارتفع المعدل إلى 156 بالمائة سنة 2011 سجلت سنة 2012 فائضاً في الميزان التجاري وصل إلى 21.49 مليار دولار؛ حيث بلغت الواردات 37.50 مليار دولار والصادرات الجزائرية 71.86 مليار دولار، غير أنه سرعان ما انخفض رصيد الميزان التجاري سنة 2013 ليصل إلى 9.94 مليار دولار، وهذا بسبب الانخفاض الكبير في الصادرات بحوالي 9.59 بالمائة والارتفاع الكبير للواردات بنسبة 9.23 بالمائة؛ مما أثر على معدل التغطية الذي انخفض هو الآخر من 143 بالمائة سنة 2012 إلى 118 بالمائة سنة 2013.

كما سجلت سنة 2014 فائضاً في الميزان التجاري بمبلغ 4.30 مليار دولار، لينخفض الرصيد في الميزان التجاري في سنة 2015 و يسجل عجزا بحوالي 13.17 مليار دولار بسبب الانخفاض في كل من الصادرات والواردات، ونظراً للتراجع الحاد في أسعار البترول بحوالي 47.1 بالمائة سنة 2015، وبالتالي عرف معدل التغطية في الواردات بالصادرات انخفاضاً من 107 بالمائة سنة 2014 إلى 73 بالمائة سنة 2015. وفي سنة 2016 ارتفع العجز ليصل إلى 17.84 مليار دولار سنة 2016 أي بزيادة قدرها 4.8 بالمائة، ويرجع ذلك إلى انخفاض مستمر في أسعار البترول بحوالي 15.2 بالمائة، مما أثر على حجم الصادرات في المحروقات التي تراجعت بحوالي 15.6 بالمائة بالرغم من أن الكميات المصدرة من المحروقات في سنة 2016 ارتفعت بحوالي 10.7 بالمائة وقد وصل حجم الصادرات الإجمالية قيمة 37.78 مليار دولار، إضافة إلى انخفاض حجم الواردات إلى 47.08 مليار دولار بعد أن وصلت إلى 51.5 مليار دولار كسنة 2015 يرجع ذلك إلى تقليص الواردات المتعلقة بمداخيل عوامل الإنتاج. سجلت سنة 2017 عجزاً في الميزان التجاري فقد انخفض إلى 10.86 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات إلى 35.19 مليار دولار أي بنسبة 17.22 بالمائة مقارنة مع سنة 2016 وكذلك انخفاض بطيء في حجم الواردات التي وصلت إلى 46.05 مليار دولار، و بذلك ارتفع معدل التغطية إلى 76 بالمائة وفي سنة 2018 عجز في الميزان التجاري ب 5.02 مليار دولار.

عرف حجم الصادرات ارتفاع مقارنة بسنة 2017 ووصل إلى 41.16 مليار دولار، في حين أن حجم الواردات ارتفع بشكل بطيء إلى حدود 46.19 مليار دولار ومنه نجد أن معدل التغطية ارتفع –89 بالمائة سجلت سنة 2019 عجز في ميزان ب 6.11 مليار دولار وعرف حجم الصادرات انخفاضاً مقارنة بسنة

2018 ووصلت إلى 35.82 مليار دولار، في حين أن حجم الواردات انخفض كذلك حيث وصل إلى حد 41.93 مليار دولار ومنه نجد أن معدل التغطية انخفض إلى كذلك 85 بالمائة.

بالنسبة لسنة 2020 فتشير الأرقام إلى أن الميزان التجاري سجل أقل عجز ب 10.60 مليار دولار. وإذا عرف حجم الصادرات انخفاضاً سريعاً مقارنة بسنوات سابقة حيث وصلت إلى 23.80 مليار دولار، في حين أن حجم الواردات كذلك شهد انخفاضاً حدوده 34.39 مليار دولار كأقل نسبة في كل سنوات الدراسة (كورونا–فيروس 19) ومنه نجد أن معدل التغطية انخفض هو الآخر إلى 69 بالمائة.

2 – واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

لقد سعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة منذ بداية الألفية الجديدة، أين حاولت هذه الحكومات بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وتعديل القوانين الخاصة بذلك، ولكن كل هذه المحاولات لم تأتي بنتائج مرضية ولعل الأرقام والإحصائيات خير دليل على ذلك.

الجدول (11): هيكل الصادرات الجزائرية في فترة 2010-2020

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

السنوات		إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
2010	القيمة	57.762	56.143	1.619
	النسبة %	100	97.20	2.80
2011	القيمة	73.804	71.662	2.140
	النسبة %	100	97.10	2.90
2012	القيمة	72.620	70.571	2.048
	النسبة %	100	97.18	2.82
2013	القيمة	65.823	63.662	2.161
	النسبة %	100	96.72	3.28
2014	القيمة	61.172	58.362	2.810
	النسبة %	100	95.41	4.59
2015	القيمة	35.138	33.081	2.057
	النسبة %	100	94.15	5.85
2016	القيمة	29.698	27.917	1.781
	النسبة %	100	94	6
2017	القيمة	35.132	33.203	1.930
	النسبة %	100	94.51	5.49
2018	القيمة	41.783	38.953	2.830
	النسبة %	100	93.23	6.77

المصدر: بنك الجزائر (2019)

والشكل 07 يبين لنا بوضوح مستوى الصادرات خارج المحروقات أمام صادرات المحروقات وإجمالي الصادرات.

الشكل (07): هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2020

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

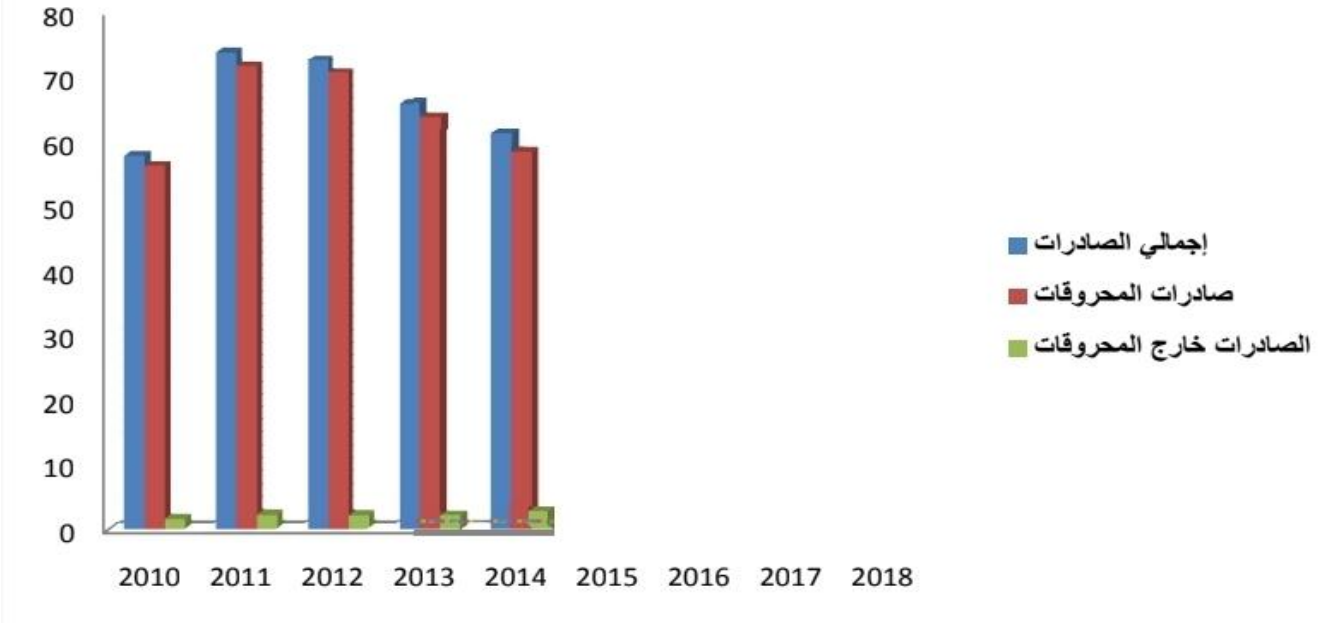

المصدر: (صباغ، 2019)

من خلال الجدول والشكل السابقين يظهر لنا تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات مقارنة مع صادرات المحروقات و الصادرات الإجمالية وهذا خلال الفترة 2010-2018؛ حيث يظهر لنا ضعف كبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات طيلة فترة الدراسة، فقد قدرت قيمتها ب 1.6 مليار دولار سنة 2010 و هي قيمة ضعيفة مقارنة مع الصادرات خارج المحروقات التي بلغت في السنة نفسها قيمة 56.1 مليار دولار، وقد شهدت قيمة الصادرات تذبذبا بين الصعود والنزول، إلى غاية السنوات الثلاثة الأخيرة لفترة الدراسة (2016،2017،2018) أين شهدت ارتفاعاً متواصلاً إلا أنها لم تزد عن 2.83 مليار دولار و هذا ما يمثل نسبة 6.77 بالمائة من إجمالي الصادرات، وهي أعلى نسبة وصلتها الصادرات خارج المحروقات، ولقد كان نتيجة بعض المجهودات التي قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج المحروقات، خاصة بعد التراجع الكبير الذي شهدته صادرات المحروقات حيث وصلت سنة 2016 أدنى مستوى لها، إذ بلغت 27.9

مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط، وقد أثر هذا على مداخيل الدولة من العملة الصعبة، وتسبب في ظهور عجز كبير في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات، و لم يبقى هناك من حل سوى ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن كل الجهود التي بذلتها الدولة لم يكن لها أثر كبير في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات خارج المحروقات بالمقدار الكبير والمقبول، حيث بقيت تحت سقف 3 مليار دولار.

هذا وتشير بعض الإحصائيات الواردة عن المديرية العامة للجمارك بأن قيمة الصادرات الجزائرية بلغت سنة 2019، ما قيمته 35.82 مليار دولار، أي بانخفاض قدره 14.29-بالمائة عن سنة 2018، وهذا ناتج أساساً من انخفاض أسعار البترول، وقد بلغت قيمة الصادرات للمحروقات 33.24 مليار دولار، فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.58 مليار دولار وهو ما يمثل 7.20 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات، وهي تعد أعلى نسبة تبلغها الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2019 (وكالة الأنباء الجزائرية ،2020)

ولقد بلغت القيمة الإجمالية للصادرات سنة 2020، ما قيمته 23.8 مليار دولار أي بانخفاض قدره 33.6-بالمائة عن سنة 2019، وهذا راجع أساسا إلى التراجع الكبير في أسعار المحروقات نتيجة الوضعية الوبائية التي يعيشها العالم منذ بداية سنة 2020،فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.25 مليار دولار بانخفاض قدره 12.8-بالمائة عن سنة 2019. (الإذاعة الجزائرية، 2021)

ووفق حصيلة لوزارة التجارة فقد سجلت الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 ما قيمته 870.33 مليون دولار، مقابل 547 مليون دولار في الفترة نفسها من سنة 2020، أي زيادة قدرها 58.83 بالمائة، وهذا نتيجة الاهتمام الكبير الذي أصبحت تتلقاه الصادرات خارج المحروقات من قبل المسؤولين على مختلف المستويات. (وكالة الأنباء الجزائرية،2021)

وفيما يخص هيكل الصادرات خارج المحروقات فيظهر في الشكل التالي:

شكل (08): هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة 2010-2018

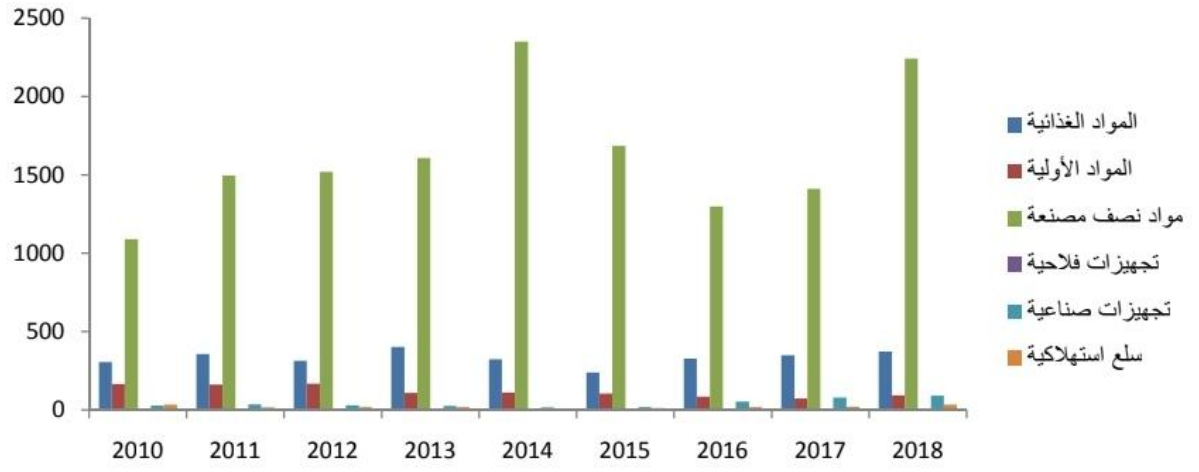

المصدر: (صباغ، 2019)

من خلال الشكل 08 يتضح لنا بأن هناك 06 مجموعات تشكل هيكل الصادرات خارج المحروقات، كما يبين لنا تطور صادرات كل مجموعة من هذه المجموعات خلال فترة الدراسة (2010-2018) ، والملاحظ أن المواد نصف المصنعة كانت تشكل طيلة سنوات الدراسة النسبة العالية مقارنة مع باقي المجموعات الأخرى، وقد تراوحت هذه النسبة بين 67.26 بالمائة كحد أدنى سنة 2010 والنسبة 83.63 بالمائة كحد أقصى سنة 2014، وكانت هذه النسبة متذبذبة خلال طول فترة الدراسة صعوداً ونزولاً، أما من حيث القيمة فكانت متذبذبة أيضاً بين الصعود والنزول؛ حيث عرفت منحنى تصاعدي خلال الفترة 2010-2014 أين وصلت أعلى قيمة لها بمقدار 2.35 مليار دولا، ثم تراجعت هذه القيمة خلال السنتين 2015 و2016 ثم عاودت الصعود من حديد خلال السنتين 2017و2018.

ومن خلال الشكل نفسه يلاحظ أيضاً بأن المواد الغذائية جاءت في المرتبة الثانية من حيث النسبة المشكلة للصادرات خارج المحروقات، وقد كانت هذه النسبة متذبذبة نزولاً وصعوداً طيلة فترة الدراسة، لكن تذبذبها لم يكن كبيرا، حيث تراوحت بين أدنى نسبة والتي قدرت ب 11.49 بالمائة سنة 2014 وبين أعلى نسبة والتي قدرت ب 18.80 بالمائة سنة 2010 أما من حيث القيمة فقد وصلت أعلى مستوى لها سنة 2013 بمقدار 402 مليون دولار.

كما يلاحظ أيضاً من خلال الشكل بأن المواد الأولية جاءت في المرتبة الثالثة من حيث نسبتها في الصادرات خارج المحروقات، وقد كانت هذه النسبة أقل من 10 بالمائة في كل السنوات ماعدا سنة 2010 أين وصلت 10.19 بالمائة، وقد بلغت هذه النسبة أدنى مستوى لها سنة 2018 حيث قدرت ب 3.25 بالمائة، أما من

حيث القيمة فكانت متذبذبة أيضاً بين الصعود والنزول، حيث استقرت نوعاً ما في الفترة 2010-2012 في حدود 160 مليون دولار، ثم نزلت واستقرت في حدود 110 مليون دولار في الفترة 2013-2015، ثم انخفضت إلى 84 مليون دولار سنة 2016 و تواصل الانخفاض إلى 73 مليون دولار سنة 2017، وعاودت الارتفاع إلى 92 مليون دولار سنة 2018.

وفيما يخص التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية فكانت قيمتها ضئيلة جداً ونسبتها ضعيفة؛ حيث قدرت أعلى نسبة للتجهيزات الصناعية 4.04 بالمائة سنة 2017، أما أعلى قيمة لها فقد بلغت 90 مليون دولار سنة 2018، وفيما يخص السلع الاستهلاكية فقد بلغت أعلى نسبة لها 2.04 بالمائة 2010، أما من حيث القيمة فقد بلغت أعلى قيمة لها 33 مليون دولار وهذا سنتي 2010 و2018.

وآخر الإحصائيات المتداولة في هذا المجال تقول بأن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات قد ارتفعت بحوالي 59 بالمائة خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2020،وهذا حسب ما أفادت به حصيلة وزارة التجارة، وقد بلغت قيمة هذه الصادرات 870.33 مليون دولار مقابل 547 مليون دولار السنة الماضية، أي بزيادة قدرها 58.83 بالمائة، وشكلت هذه الصادرات خارج المحروقات للثلاثي الأول ما نسبته 11.30 بالمائة من إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة، وقد قامت بعمليات التصدير هذه 714 مؤسسة مصدرة. و بخصوص أهم المواد المصدرة خلال هذه الفترة فتمثلت في مادة الاسمنت التي ارتفعت صادراتها ب 96.19 بالمائة مقارنة بالثلاثي الأول من سنة 2020 لتبلغ قيمتها 37.85 مليون دولار، بينما بلغت صادرات السكر 102 مليون دولار بزيادة 65.71 بالمائة، وصادرات التمور بلغت قيمة 37.11 مليون دولار بزيادة قدرها 40.62 بالمائة، أما صادرات الأسمدة المعدنية والكيماوية الأزوتية فقد قدرت ب 226.85 مليون دولار و هذا بزيادة قدره 10.96 بالمائة، وأما فيما يخص الزيوت والمواد المشتقة من الفحم الحجري فقد بلغت صادراتها 124 مليون دولار بزيادة بلغت 75 بالمائة، وأما صادرات المواد الغذائية فقد بلغت 169 مليون دولار بزيادة قدرها 51 بالمائة. (الإذاعة الوطنية ،2021).

والملاحظ عموماً هو زيادة قيم مختلف المواد المصدرة خارج المحروقات خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 مقارنة مع الفترة نفسها من سنة 2020 وهذا شيء إيجابي ويبعث على التفاؤل، لكن نسبة الصادرات خارج المحروقات لإجمالي الصادرات تبقى ضعيفة حيث بلغت نسبتها 11.30 بالمائة وهذا يتطلب مزيداً من الجهد والدعم لصالح المصدرين للرفع من هذه النسبة إلى مستويات أكثر.

ثانياً: ركائز إستراتيجية الصناعة الجديدة في الجزائر خارج قطاع المحروقات

انتهجت الجزائر العديد من الاستراتيجيات لتطوير القطاع الصناعي بعيداً عن المحروقات، وتتمثل هذه الاستراتيجيات فيما يلي:

1- تحديد أهم الفروع والمناطق الصناعية: حيث يتم من خلال تحديد أهم هذه الفروع والمناطق الصناعية خلق صناعة تنافسية قادرة على مواجهة المنافسة في الأسواق الدولية، ويمكن تجديد هذه الفروع إلى 3 أقسام قادرة على خلق ميزة تنافسية وتتمثل في:

- ✓ الصناعات المعتمدة على المواد الأولية المتوفرة في الجزائر: البتروكيمياء، مواد البناء.
- ✓ الصناعات المحققة للقيمة المضافة: الصناعات الغذائية الصناعات الكهربائية، الصناعات الإلكترو منزلية.
- ✓ الصناعات الموجهة لتلبية الطلب المحلي: صناعة السيارات، صناعة عتاد الأشغال العمومية وصناعة وسائل النقل.

من خلال هذه الفروع الثلاثة المذكورة، يتبين لنا أن الاستراتيجية الجديدة التي تهدف إلى تنمية الموارد الطبيعية الوطنية، عن طريق تطوير الصناعات البتروكيمياوية، الصلب وتطوير البناء، في حين أن تطوير الصناعات الغذائية يشكل محوراً مهماً، وكذلك الصناعات الكهربائية، والصناعة الإلكترونية تشكل نقطة قوة الصناعة الوطنية بفضل جودة المنتجات المصنعة محلياً، و تضمن فرصاً كبيرة للتصدير سوء للقطاع الخاص أو القطاع العام، كذلك كما أن تطوير صناعة السيارات خصوصاً والمركبات نظراً لتزايد الطلب المحلي عليها والذي يشكل تحدياً وعدم اللجوء إلى الاستيراد لتغطية هذا الطلب لأنه يؤدي إلى المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني. (بوهديل، 2017، صفحة 126).

كذلك فقد تم تحديد أربعة أنواع من المناطق الصناعية من حيث الانتشار الجغرافي للنسيج الصناعي، وتتمثل في:

- ✓ مناطق التنمية الصناعية المندمجة: تشمل كل من ولايات الجزائر، البليدة، وهران، مستغانم سطيف، برج بوعريريج، غرداية، الأغواط، بومرداس، تيزي وزو.
- ✓ أقطاب تكنولوجية: الجزائر العاصمة (سيدي عبد الله)، بجاية، سيدي بلعباس، كمرحلة أولى ثم باتنة، الشلف، تلمسان، قسنطينة كمرحلة لاحقة.
- ✓ مناطق متخصصة: أرزيو، حاسي مسعود، سكيكدة، وهران.

- ✓ مناطق نشاط متعددة الميادين: قسنطينة، سكيكدة، تلمسان، عين تموشنت.

وفي تحديد مواقع إنشاء هذه المناطق الصناعية تم مراعاة اعتبارات معينة، وتتمثل هذه الاعتبارات في توفر الهياكل القاعدية، وكذلك تفر الوعاء العقاري، وقربها من المؤسسات الجامعية وأنماط التكوين المتوفرة فيها، ولكن ما يلاحظ أن انتشار هذه المناطق الصناعية في مختلف ولايات الجزائر لكن بنسبة أقل في ولايات الجنوب، وللإشراف على تنفيذ مضمون الاستراتيجية الصناعية الجديدة كان لابد من تعديل الهيئات المكلفة بذلك على النحو الذي يضمن فعالية أكبر في التسيير.

2- تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي: في هذا الإطار ومن أجل تنويع الإنتاج الصناعي الوطني واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كونها من بين الآليات التي تؤدي بشكل كبير إلى تطوير القطاع الصناعي، وبهدف إنعاش القطاع الصناعي تم إصدار العديد من المراسيم والقوانين، ومن أجل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار سياسة صناعية جديدة مبنية على المؤسسات المتوسطة والصغيرة. (رمزي، 2018، صفحة 15).

3- إلغاء الاستيراد: قررت الحكومة إلغاء نظام رخص الاستيراد، والذي أقر بداية 2016، باستثناء استيراد السيارات الذي سيبقى خاضعاً لنظام الرخص بشكل استثنائي لتلبية الطلبات في السوق في حال تجاوزها قدرة المنتجين المحليين للسيارات، بالمقابل أقرت الحكومة تدابير لضبط الواردات منها فرض رفع الرسوم الجمركية على 129 منتوج مستورد، وكذلك أقرت الحكومة تدابير جبائية وتنظيمية لضبط الواردات وحماية المنتوج المحلي بحيث قررت الحكومة منع استيراد 900 مادة، كما قررت الحكومة فرض ضريبة على الاستهلاك الداخلي تشمل 36 منتوج مستورد، كما سيتم رفع الرسوم الجمركية على 129 منتوج مستورد، و تعد كلها تدابير بغرض حماية وتشجيع المنتجات المحلية و ستمس هذه الضرائب أجهزة الإعلام الآلي، والهاتف النقال والمشروبات والمكملات الغذائية . (صباغ، 2019، صفحة 72).

4- تطوير النظام البنكي على النحو الذي يسمح له بمواكبة متطلبات المرحلة الجديدة: نظراً للدور الكبير الذي يؤديه النظام المصرفي في تطوير الاقتصاد بصفة عامة، والقطاع الصناعي بصفة خاصة قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات لتطويره، نذكر أهمها في النقاط التالية:

- ✓ الحد من سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية الجزائرية.
- ✓ الحد من تركيز البنوك على تمويل التجارة الخارجية.
- ✓ تطوير أنظمة الدفع ومعالجة مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الأهمية النسبية للمناطق الصناعية في تشجيع الصادرات بالجزائر من خلال النشأة والأهمية واستعراض بعض نماذج المناطق الصناعية من الشرق الجزائري(ولاية البرج وعنابة وخنشلة). ثم تم إبراز أهم المؤشرات المرتبطة بمساهمة القطاع الصناعي في الميزان التجاري مع عرض التركيبة السلعية لهذا الميزان خارج قطاع النفط، وأخيراً اعطاء أهم **ركائز** إستراتيجية الصناعة الجديدة في الجزائر خارج قطاع المحروقات. وقد أظهرت كل هذه المؤشرات الدور الضئيل الذي تؤديه المناطق الصناعية في تشجيع الصادرات.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، توجز في النقاط الآتية:

1- تعد التنمية الصناعية من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني بوصفها المحرك الرئيسي لباقي القطاعات الاقتصادية، نظراً للدور الكبير الذي تؤديه في تفعيل التنمية الشاملة وتنشيط سوق العمل.

2-ـ تعد المناطق الصناعية شكلاً محورياً من أشكال التنمية الصناعية بما تحمله من أهمية وخصائص.

3- بذلت الجزائر مجهودات في إنشاء وتأهيل المناطق الصناعية منذ بداية السبعينات، ومن خلال الكثير البرامج الرامية إلى إنشاء العديد من المناطق الصناعية الجديدة، وتجهيزها وتأهيلها بشكل أفضل حتى تكون متماشية مع المقاييس الدولية.

4- على الرغم من المجهودات المبذولة لا تزال العديد من المناطق الصناعية المتواجدة عبر الوطن غير مستغلة أحسن استغلال، وهو ما تم الوقوف عليه من خلال تحليل وضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاط التجاري لكل من ولاية خنشلة، عنابة، برج بوعريريج. وذلك في غياب أطر وآليات تنظم سير هذه المناطق بالرغم من توفير الدولة لمبالغ مالية جد ضخمة قصد بعث هذه المناطق وإثبات مدى نجاعتها في إحداث فارق على مستوى مؤشرات الصادرات الوطنية.

5- المؤشرات المرتبطة بالصناعة كمساهمة الصناعة خارج قطاع النفط بالجزائر أظهرت ضعف أداء القطاع الصناعي ومن ثم ضعف دور المناطق الصناعية في تشجيع الصادرات.

6- واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من خلال التركيبة السلعية أكد أيضاً على محدودية دور المناطق الصناعية في تشجيع الصادرات بالجزائر.

الاقتراحات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال استغلال المناطق الصناعي لاقتصاد متنوع كما يلي:

- وضع سياسة عامة شاملة لإنشاء وتأهيل المناطق الصناعية مع ضرورة تأهيل المناطق الصناعية بما يخدم الاقتصاد الوطني، مما يستدعى من الدولة التنسيق مع السلطات المحلية لإعادة تنظيم وضبط جملة المتغيرات التي تؤثر سلباً على سير وتيرة الإنتاج الصناعي والاستثمار داخل هذه المناطق الصناعية.

- تنويع قنوات الاستثمار التي تخدم المنتجات المحلية الرائدة في مجال التصنيع.

-تطوير التكنولوجيا واعتماد الطاقات البديلة واستغلال المورد البيئي كمنفذ لاقتصاد متنوع.

- تفعيل التشريعات والأنظمة والقوانين الخاصة بالمناطق الصناعية، ومنح تطبيق تلك الأنظمة من الجهات المسؤولة.

- تسهيل إجراءات التراخيص اللازمة لإنشاء ومزاولة المؤسسات نشاطها داخل المناطق الصناعية وذلك بتقليص الإجراءات الروتينية.

- توفير قطع الأراضي المطورة والمزودة بكافة خدمات البنية التحتية من الطرق وشبكات المياه وخدمات الصرف الصحي والمياه العادمة ومعالجتها إضافة إلى خدمات توصيل الكهرباء والاتصالات إلى كافة المؤسسات داخل المناطق الصناعية.

- تطبيق الرقابة على المؤسسات العامة داخل المناطق الصناعية للتأكد من التزامها بممارسة نشاطه حسب التصريحات التي أدت بها أمام اللجان الولائية للاستثمار.

- توفير المعلومات والبيانات التي تحتاجها المؤسسات داخل المناطق الصناعية عن جميع الفرص الاستثمارية والموارد التي قد يهتم المستثمر.

- تقديم تسهيلات وإعفاءات للمستثمرين داخل المناطق الصناعية، وتخفيض التكاليف التشغيلية والتأسيسية.

- توفير مكاتب إدارية وفنية يكون لها اتصال مع الجامعات للاستفادة من الدراسات ونقلها إلى المستثمرين داخل المناطق الصناعية.

آفاق الدراسة: يمكن أن يكون هذا البحث حلقة ربط بين بحوث سابقة وبحوث قادمة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات وأثره في تحسين ميزان المدفوعات بالجزائر .
- دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة.
- المناطق الصناعية كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1 **رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية**، الإسكندرية، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع،2011

2 **محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية**، الأردن، اثراء للنشر والتوزيع،2010.

3 **هوشيار معروف، دراسات في التنمية** (إستراتيجية التصنيع و التحول الهيكلي)،عمان، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع،2009.

4 **أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، التخطيط و التنمية الاقتصادية**، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة،2010.

5 **كامل كاظم بشير الكناني، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية**، الإسكندرية، دار صفاء للنشر والتوزيع،2008.

6 **عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى في اتخاذ القرارات الاستثمارية**، مصر الإسكندرية، الدار الجامعية،2008.

7 **رعد حسن الصرت، التجارة الخارجية**، مصر الإسكندرية، دار النشر للطباعة والتوزيع،2009.

8 **محمد أحمد السبريتي، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الأردن، دار الرضا للنشر والتوزيع،2000.

9 **أحمد الهزايمية وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية**، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى،2002.

10 **جاسم محمد منصور، التجارة الدولية**، مصر، دار الزهران للنشر،2005.

11 **طارق الشيلي و موسى سعيد مطر، التجارة الخارجية**، عمان الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع،2001.

12 **عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية**، بيروت، دار ابن خلدون،1980.

13 **مصطفى محمد فؤاد، التصدير والاستيراد علميا وعمليا**، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة،1993.

14 **فريد النجار، تسويق الصادرات العربية**، القاهرة، دار قباء،2002.

15 **علي توفيق الصادق، تطور الدولة في التنمية**، بيروت لبنان، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد47،2010.

16 **افريت هاجر، اقتصاديات التنمية**، الأردن، مركز الكتب الأردني،1998.

17 **محمد علي عبد الفتاح، إستراتيجية تنمية الصادرات**، القاهرة، وزارة التجارة و الصناعة لجمهورية مصر العربية،2003.

18 **علي أحمد عبد الفتاح، استراتيجيات التنمية خارج قطاع المحروقات**، الأردن، مركز الكتب الأردني،1997.

19 **سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية**، عمان الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2002.

20 **كامل بكري، التجارة الدولية**، القاهرة، دار قباء،2002.

21 **ابراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي**، بيروت لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،1989.

22 **مخلوف بوجدرة، العقار الصناعي**، الجزائر، هومة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية،2009.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1 خشيب جلال، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه عنوان **النمو والتنمية الاقتصادية**،2015، جامعة الجزائر،2019-2020.

2 نور إيمان، فريحي ابتسام، أطروحة دكتوراه بعنوان **دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة**، جامعة8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير،2018.

3 عبد الحميد جبار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، **السياسة العقارية في المجال الصناعي**، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم الإدارية،2012.

4 يوسف محمد الساعد، أطروحة دكتوراه بعنوان **دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي**، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،2015.

5 عامري دنيا وعباس مختارية، أطروحة دكتوراه بعنوان **المناطق الصناعية ودورها في التنمية المحلية(2014-2017)**، الجزائر تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2018.

6 مرزوق وليد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، **تخطيط وتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاطات والتخزين من منظور الاستدامة**، الجزائر، أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي،2020.

7 عز الدين علي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر(2013-2014)**، جامعة الجزائر،2018.

8 قيسوم ميساوي الوليد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، **دراسة اقتصادية و قياسية للصادرات الصناعية في الجزائر 2007-2008**، بسكرة، جامعة محمد خيضر،2019.

9 ابراهيم قلة، أطروحة دكتوراه بعنوان **تنويع الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي2008-2009**، الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي،2018.

10 حمشة عبد الحميد، أطروحة دكتوراه بعنوان **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الراهنة**، بسكرة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2013.

11 خالدي خديجة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري**، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية،2005.

12 خبابة صهيب، أطروحة دكتوراه بعنوان **دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغربية**، سطيف، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية،2012.

13 **سعودي بثينة**، أطروحة دكتوراه بعنوان **تفعيل دور المنطقة الصناعية لتدعيم التنمية المحلية بمدينة خنشلة**، أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي،2021.

14 سليم بوهديل، أطروحة دكتوراه بعنوان **إشكالية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية**، الجزائر، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر،2017.

15 وليد رمزي، أطروحة دكتوراه بعنوان **تنمية القطاع الصناعي بالجزائر**، الجزائر سيدي بلعباس، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،2018.

16 رقية صباغ، أطروحة دكتوراه بعنوان **إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمات البترولية**، الجزائر، سيدي بلعباس، جامعة الجيلالي اليابس،2019.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

1 علي مكيد، ملواح فضيلة، مداخلة بعنوان **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر(2019-2018)**، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية.

2 نوري منير وآخرون، ملتقى دولي، **الاقتصاد الصناعي وأهميته في تصميم السياسات الصناعية في الاقتصاديات الناشئة**، 02 ديسمبر2008، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة،01جوان2022.

3 عبد محسن، القطاع الصناعي وسياسات لتنمية الاقتصادية، القطاع الصناعي ركيزة اقتصادية تتطور، مجلة صادرة عن دائرة التنمية الاقتصادية، العدد الرابع،2014.

4 سعيداني محمد، أحمد بكاي، ملتقى دولي بعنوان **التقييم دور الهيئات الداعمة والمرافقة لتعزيز وتجسيد المناطق الصناعية بالجزائر**، برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر،2018.

5 عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، عنوان **متطلبات تنمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري**، جوان الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،2016.

6 نعيمي فوزي، دروس قانون الأعمال الدولية للتجارة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

7 تقرير الأستاذة **بوخالفة رفيقة، الأستاذ رحالي حجيلة**، عنوان **التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر**، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر،**2021.**

8 تقرير الدكتور **عبد الله حسون محمد، الدكتور مهدي صالح الداوي، عبد الرحمان خضير**، عنوان **التنمية المستدامة(المفهوم، العناصر، الأبعاد)**، مجلة ديالي،**2015.**

9 لي بونج، تقرير التنمية الصناعية لعام 2018، دور التكنولوجيا و الابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

رابعا: التشريعات القانونية

1 المادة 2 المرسوم رقم 73، لجنة استثمارية لتهيئة المناطق الصناعية، الجريدة الرسمية العدد20،**1973.**

2 مرسوم رقم 84-55، إدارة المناطق الصناعية، الجريدة الرسمية العدد10،**1984.**

خامسا: تقارير

1 تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية،**2016.**

الملاحق

الملحق رقم 01:

مراكز الصناعة في برج بوعريريج

مناطق الاستثمار في ولاية برج بوعريريج بتاريخ 2023/03/17

الرقم	اسم مناطق الاستثمار	البلدية	موقع التجزئة	المساحة
		برج بوعريريج		
01	المنطقة الصناعية برج بوعريريج	برج بوعريريج	قسم167 مج 11-03-12-02-10-08 قسم 165 مج 04-08 بلدية برج بوعريريج	179هكتار
02	المنطقة الصناعية "مشتة فطيمة"	الحمادية	الحمادية	382هكتار
03	المنطقة الصناعية "الرمايل"	رأس الوادي	رأس الوادي	134هكتار
04	توسعة المنطقة الصناعية برج بوعريريج	برج بوعريريج	قسم 168 مجموعة ملكية 5-7-8-10 بلدية برج بوعريريج	28هكتار
01	منطقة النشاطات	برج بوعريريج	برج بوعريريج	19هكتار
02	منطقة النشاطات	برج بوعريريج	برج بوعريريج	9هكتار
03	منطقة النشاطات	مجانة	مجانة	8هكتار
04	منطقة النشاطات	العناصر	العناصر	8هكتار

05	منطقة النشاطات والتخزين	عين تاغروت	عين تاغروت	3هكتار
06	منطقة النشاطات	الحمادية	الحمادية	5هكتار
07	منطقة النشاطات	بئر عيسى	بئر عيسى	4هكتار
08	منطقة النشاطات	عين تسرة	عين تسرة	4هكتار
09	منطقة النشاطات	برج الغدير	برج الغدير	8هكتار
10	منطقة النشاطات والتخزين	رأس الوادي	رأس الوادي	26هكتار
	مناطق النشاطات الحديثة			
01	منطقة النشاطات "العش"	العش	المكان المسمى "معازة" قسم 44 مجموعة ملكية 31	98هكتار
02	منطقة النشاطات"العش02"	العش	قسم 26 مجوعة ملكية 01 +قسم 27 مجموعة ملكية 137-138+قسم 35 مجموعة ملكية pie25-20-22-24	174هكتار
03	تجزئة "القطب الصيدلاني"	العش	قسم 26 مجموعة ملكية 24	90هكتار
04	منطقة النشاطات " بوطارة"	مجانة	قسم 34 مجموعة ملكية 19	09هكتار
05	منطقة النشاطات "الشتاتحة"	مجانة	قسم 31 مجموعة	29هكتار

			ملكية 74	
06	منطقة النشاطات "الصفية"	اليشير	المكان المسمى "الصفية" قسم 11 مجموعة ملكية 18و جزء من مجموعة ملكية رقم 19	115هكتار
07	منطقة النشاطات "المهير"	المهير	قسم 24 مجوعة ملكية 117-118	101هكتار
08	منطقة النشاطات "08 قطع"	المنصورة	قسم 35 مجوعة ملكية 41	24هكتار
	مناطق النشاطات المصغرة			
01	منطقة النشاطات المصغرة رأس الكاف ببلدية الخليل	ببلدية الخليل	قسم 39 مجوعة ملكية 64	03 هكتار
02	منطقة النشاطات المصغرة حمام البيبان بلدية منصورة	المنصورة	قسم 02مجوعة ملكية 01	03 هكتار
03	منطقة النشاطات المصغرة شعبة ذيبة ببلدية عين تاغروت	عين تاغروت	قسم 10 مجوعة ملكية 14	03 هكتار

المصدر: مديرية الصناعة برج بوعريريج

الملحق رقم 02:

وضع المصانع دخل المنطقة لولاية خنشلة

المؤسسة	الطابع القانوني	المنتوج الرئيسي	طبيعة النشاط	عدد العمال	المساحة (هكتار)
دار الهدى للنشر والطبع والتوزيع	**ملك الدولة**	**لا يعمل**	/	/	**0,61**
مصنع الدقيق	**ملك الدولة**	**لا يعمل**	/	/	**1,37**
سوفاماك	**ملك الدولة**	**لا يعمل**	/	/	**0,94**
ميراك	**الخواص**	**بسكويت**	**غذائية**	/	**0,64**
بروميتال	**ملك الدولة**	**الأسلحة**	**ميكانيكية**	**250**	**9,6**
المؤسسة الاقتصادية كشرود	**الخواص**	**اشغال الري والبناء**	**مواد البناء**	**350**	**2,53**
شركة مسابك الاوراس SONITEX) قماش)	**ملك الدولة**	**ملابس الجيش**	**نسيجية**	**328**	**18,49**
الخشب	**ملك الدولة**	**لا يعمل**	/	/	**16,61**
شركة البركة للصناعات الغذائية EDIMCO	**ملك الدولة**	**لا يعمل**	/	/	**0,44**
شركة المياه المعدنية	**الخواص**	**المياه المعدنية**	**/**	**17**	**0,27**

مصنع تعبئة قارورات الغاز	**ملك الدولة**	**قارورات الغاز**	**كيماوية**	**32**	**3,38**
مركز صيانة الاتصالات	**ملك الدولة**	**/**	**أمن وصيانة**	**15**	**0,73**
المذبح البلدي	**ملك الدولة**	**/**	**غذائية**	**28**	**0,88**
حضيرة الشاحنات	**ملك الدولة**	**/**	**خدمات النقل**	**3**	**1,20**
حضيرة الحافلات	**ملك الدولة**	**/**	**خدمات النقل**	**2**	**2,67**
الجزائرية للمياه	**ملك الدولة**	**/**	**خدمات النقل**	**18**	**0,63**
مركز تعليم السياقة	**الخواص**	**/**	**خدمات النقل**	**10**	**1,77**

المصدر: مديرية الصناعة.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة دور المناطق الصناعية في تشجيع الصادرات بالاقتصاد الجزائري كدراسة حالة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي، باستخدام العديد من المؤشرات المرتبطة بالمناطق الصناعية ودورها في تشجيع الصادرات.

توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من المجهودات المبذولة، لا يزال دور المناطق الصناعية محدوداً في تشجيع الصادرات بالاقتصاد الجزائري، من خلال واقع المناطق الصناعية، وبعض المؤشرات المرتبطة بالأداء الصناعي وتركيبة الصادرات.

الكلمات المفتاحية: التنمية الصناعية، المناطق الصناعية، التجارة الخارجية، الصادرات.

Abstract:

This study aims to study the role of industrial zones in encouraging exports in the Algerian economy as a case study.

The study concluded that despite the efforts made, the role of the industrial zones is still limited in encouraging exports in the Algerian economy, through the reality of the industrial zones, and some indicators related to industrial performance and the exports structure.

Key words: industrial development, industrial zones, foreign trade, exports.